

## أجهزة الأمن وحقوق الإنسان

الناشطون في كل دول العالم يركزون على انتهاكات حكوماتهم لحقوق الإنسان، وغالباً ما تجري الإنتهاكات من أجهزة الأمن، التي ينظر إليها البعض كجهة معادية لحقوق الإنسان، كون تلك الأجهزة هي من يقوم بعمليات القبض، والتحقيق أحياناً، وربما التعذيب، وسوء المعاملة، والانتقاص من كرامة المحتجزين.

بيد أن رؤية جديدة أخذت تبرز في عالم حقوق الإنسان، تقول بأن أجهزة الأمن يمكن لها أن تتحوّل - بل يفترض أن تكون - حامية لحقوق الإنسان، من خلال تطبيق القانون، ومنع التعديتات، ومكافحة العنف، ومحاسبة منتهكي القانون وحقوق الآخرين. هذا التحوّل في الرؤية يبدو جلياً واضحاً في كثير من بلدان العالم المتطور حقوقياً، لكنه ليس كذلك في العديد من بلدان العالم الأخرى، حيث لاتزال تسود رؤية الصدام بين الناشطين الحقوقيين وأجهزة الأمن، فيرى كل من الطرفين أن الآخر معادٍ له، مخالف للقانون، معتدٍ على حقوق المواطنين.

هذه العلاقة السيئة تحتاج الى تغيير في وجهة نظر الطرفين تجاه بعضهما البعض. فبقدر ما يجب على أجهزة الأمن أن تتعامل ايجابياً مع بواعث قلق الناشطين الحقوقيين، وفهم دورهم، والمرجعية التي يعتمدونها في نشاطهم، والأهداف التي يسعون لتحقيقها.. فإنه من الضروري أيضاً لناشطي حقوق الإنسان، ان يتفهموا بواعث قلق رجال الأمن، وطبيعة عملهم، والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

المطلوب إذن تثقيف وتدريب لكلا الطرفين. لا بد أن تسعى الدول الى تثقيف وتدريب رجال الأمن حقوقياً، بحيث يلتزموا بالمعايير الدولية في مجال الأمن والشرطة؛ وأن يلتزموا أيضاً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن لا يخالفوا مرجعية القانون تحت ضغط ضرورات حفظ الأمن. بل ومن المطلوب أيضاً، فتح علاقة حوار وتعاون مع المنظمات غير الحكومية، من أجل متابعة الأنشطة المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها أفراد أجهزة الأمن؛ ولربما أيضاً من أجل المساهمة في إصلاح عمل تلك الأجهزة.

لكن الوصول الى هذه العلاقة الإيجابية يتطلب بناء ثقة، والمبادرة كما هي العادة بيد الدول ومؤسساتها الأمنية، التي يجب ان تصل الى قناعة بأن العلاقة مع المنظمات الحقوقية تمثل قيمة مضافة لعمل أجهزة الأمن، وكذلك بأهمية وجود ارتباط وتعاون مشترك في قضايا محددة، ووفق أهداف وأنشطة مشتركة، على أن تثمر مثل هذه العلاقة تطوراً ملموساً في أوضاع حقوق الانسان، وإلامتات العلاقة في مهدها.

### اقرأ

- ٢ المفوضية السامية: طريق صعبة لحماية حقوق الإنسان
- ٨ أهدافها ووسائلها وقدراتها.. من هي (العفو الدولية)؟
- ١٠ فيليب لوثر: هدفنا تذكير الحكومات بالتزاماتها وتشجيع الإصلاحات
- ١٢ بواعث قلق "أمнести" الحكومة: التقرير قدم صورة خاطئة
- ١٤ إشكالية علاقة البحرين بالمجتمع الحقوقي الدولي
- ١٦ الجهات الفاعلة حقوقياً، وآليات العمل الحقوقي
- ١٨ العلاقة مع المجتمع الحقوقي الدولي بين القطيعة والتعاون
- ٢٠ الإصلاحات تغير وجهة نظر المجتمع الدولي
- ٢٤ نحو مجتمع مدني حرّ ومستقلّ

## أعلى سلطة حقوقية في العالم

## الهفوضية السامية: الدور والأهداف والليات

## طريق صعبة لحماية حقوق الإنسان

إعداد: حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

والسياسية وبروتوكليه الاختيارين، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا كله يمثل ما أصبح يطلق عليه: (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان).

هذه (الشرعة الدولية) مُلزمة للدول جميعاً ما دامت طرفاً فيها، بأن تحترم حقوق الإنسان وتحميها، وتفي بها؛ وأن توائم قوانينها المحلية وفقها، وأن تحمي الأفراد والجماعات من انتهاكات تلك الحقوق، بل وتقوم بتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية عبر إجراءات إيجابية تتخذها. أما إذا فشلت الدول عبر قوانينها

المحلية في حماية حقوق مواطنيها والتصدي للانتهاكات، فإن لدى المجتمع الدولي - وعبر شرعة حقوق الإنسان - آليات وإجراءات تتيح للأفراد الشكوى من أجل تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها.

## أولويات وآليات عمل الهفوضية السامية

عموماً فإن أولويات عمل الهفوضية السامية يتجه الى:

- إعطاء الأولوية لمعالجة أشد انتهاكات حقوق الإنسان ضغطاً، الحادة منها والمزمنة على السواء، وبصفة خاصة الانتهاكات التي تعرّض الحياة لخطر وشيك؛
- تركيز الاهتمام على أولئك الذين يتعرّضون للخطر، والشديدي التأثر على مختلف الاصعدة؛
- إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية؛ ومن ناحية آليات عمل الهفوضية السامية، فإن الأخيرة:
- تركز طريقة عمل الهفوضية على ثلاثة أبعاد رئيسية: (وضع المعايير، والرصد، والتنفيذ على أرض الواقع). وهي هنا تقوم بتقديم أفضل الخبرات، والدعم الفني إلى مختلف هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، عند قيامها بمهامها الخاصة بوضع المعايير والرصد. والهفوضية السامية تضطلع بدور الأمانة العامة لمجلس حقوق الإنسان.
- تعمل الهفوضية السامية مع الحكومات والهيئات التشريعية ومع القضاء والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية

تشكل الهفوضية السامية لحقوق الإنسان، الحجر الأساس في العمل الحقوقي الدولي، فهي المرجعية القانونية لحقوق الإنسان في العالم، وهي المرجعية الرقابية الأساس عبر مؤسساتها ومنظماتها المتعددة، وخبرائها المتنوعون في أكثر الحقول المرتبطة بحقوق الإنسان؛ ثم إنها تمثل المرجعية الأساس في توجيه الضغوط السياسية على الدول التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن أنها الجهة المخولة قانونياً بالإشراف على تطبيق الدول للمعاهدات والمواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان في شتى القضايا. بعبارة أخرى، وحسب نصوص الهفوضية نفسها، فإنه قد عُهد إليها (ولاية تعزيز وحماية تمتع جميع الناس بجميع حقوق الإنسان، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وفي القوانين والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان). وذلك عبر وسائل عديدة من بينها (منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين احترام جميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة وترشيد عملها في مجال حقوق الإنسان، وقيادة الجهود الرامية إلى إدماج نهج بخصوص حقوق الإنسان داخل جميع الأعمال التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة).

والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والذي يتخذ من جنيف مقراً له، هو المسؤول الأول للقيام بكل الوظائف المناطة بالهفوضية وأنشطتها. تعيين المفوض السامي، يقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، وتوافق عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال اجتماع في الجمعية العمومية، ما يعطيه تفويضاً وسلطة دولية كبيرة، باعتباره المسؤول الأول عن حقوق الإنسان في العالم برّمته.

## المرجعية الدولية لحقوق الإنسان

تطورت قوانين وأنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان، اعتماداً - في الأساس - على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨؛ والذي حدد ونص على هدف مشترك لكل الأمم والشعوب، وهو: حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع البشر. وقد أصبح ذلك الإعلان، المعيار الأساس في القانون الحقوقي الدولي الذي يُقاس وفق نصوصه مدى التزام الدول واحترامها لحقوق شعوبها. وعلى أساس الإعلان العالمي، أُضيف الى جانبه العهد الدولي للحقوق المدنية

في بناء البنى التحتية الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان.

يعتمد البرنامج على:

- ١/ إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات الوطنية:
- ٢/ مساعدة المؤسسات الحقوقية الوطنية كي تنهض بمهمة حماية حقوق الإنسان والديمقراطية في إطار سيادة القانون؛
- ٣/ وضع خطط عمل للدولة المعنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛
- ٤/ تثقيف وتدريب الكوادر الحكومية والأهلية في مجال حقوق الإنسان؛
- ٥/ النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

أما آليات المفوضية المعتمدة في مساعدة الدول، فتتم عبر تقديم خدمات استشارية، ودورات تدريبية، وعبر ورش عملية ونظرية، وكذلك عبر الزمالات، والمنح، وتوفير المعلومات والوثائق، وتقييم الحاجات المحلية.



مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان - جنيف

## خطة عمل المفوضية في الوقت الحالي

تتمحور خطة المفوضية في الوقت الحالي، وتحت رئاسة المفوض السامي الجديد، الأمير زين بن رعد الحسين، على ستة محاور أساسية، كما وردت في التقرير الصادر عن المفوضية السامية والذي قدمته للجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر من أغسطس ٢٠١٤. المحاور الستة هي:

**أولاً -** تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان؛ الاستعراض الدوري الشامل؛ الإجراءات الخاصة عبر المقررين الدوليين؛ هيئات المعاهدات).

**ثانياً -** تعزيز المساواة ومكافحة التمييز. ويشمل مكافحة التمييز

والدولية، ومنظومة الأمم المتحدة لتنمية وتعزيز القدرات.

- تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة لضمان أن تشكل حقوق الإنسان ركيزة عمل الأمم المتحدة؛ ما يعني إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع برامج الأمم المتحدة. والغرض من هذا هو ضمان أن يكون السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة - عناصر مترابطة ومتعاضة.
- تقود المفوضية الجهود العالمية في مجال حقوق الإنسان، وتعتبر عن آرائها بصوت مرتفع في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت، كما توفر محفلاً - كمجلس حقوق الإنسان - لتحديد التحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان وتبليط الضوء عليها، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالبحث والتثقيف والإعلام والدعوة وغيرها.
- تقدم المفوضية ما يلزم من مساعدات للحكومات، باعتبارها المسؤولة الأساس عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مثل الخبرة، والتدريب الفني في مجالات إقامة العدل، والإصلاح التشريعي، والعملية الانتخابية، والمساعدة في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

تقدم المفوضية مساعداتها أيضاً للمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية وغيرها، والتي تمارس دورها في حماية حقوق الإنسان.. مساعدها في أداء مهماتها والوفاء بالتزاماتها، وكذلك مساعدة الأفراد في الدفاع عن حقوقهم والتمتع بها.

- تدعم المفوضية عمل المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، والخبراء المستقلين، وفرق العمل التي يعينها مجلس حقوق الإنسان، وذلك لرصد أوضاع حقوق الإنسان في بلدان مختلفة، من خلال زياراتهم الميدانية، وتلقي الشكاوى مباشرة من ضحايا الانتهاكات، ومناشدة الحكومات نيابة عن الضحايا؛ إضافة إلى تقديم الأبحاث القانونية إلى هيئات المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. كما تدعم المفوضية لجان الخبراء المستقلين، المكلفة برصد امتثال الدول بالتزاماتها التعاهدية، وهي تجتمع بصورة دورية لبحث التقارير الواردة من الدول الأطراف وإصدار التوصيات.

- للمفوضية وجود ميداني لضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع، وللوصول إلى أشد الناس احتياجاً إليها؛ وتحديد التحديات ومواجهتها بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في مجال رصد الأوضاع، وتنفيذ المشاريع كالتدريب التقني، وإصلاح المنظومة العدلية، والتشريعية، وغيرها.

## التعاون التقني

أعدت الأمم المتحدة برنامجاً للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان منذ عام ١٩٥٥، يقوم على مساعدة الدول، بناء على طلبها، في بناء وتدعيم الهياكل الوطنية التي لها تأثير مباشر على الالتزام العام بحقوق الإنسان، والمحافظة على سيادة القانون. ويوفر البرنامج مساعدة عملية

خاصة إذا جاء من المفوض السامي نفسه، فكيف به ان كان عربياً، وكأنها تتوقّع منه أن يحاببها، ويراعي مشاعرها، ويتخلّى عن مسؤولياته التي على أساسها اختاره العالم مفوضاً. هذا لن يحدث، مثلما لم يفد الضغط او النقد او الانزعاج من المفوضين السابقين، فهو يسير على ذات منهجهم ووفق المعايير الدولية، والإرشادات التي وضعت لتحقيق أهداف المفوضية ومن ورائها دول العالم، أعضاء الأمم المتحدة.

الحل هو أن يُحترم المفوض السامي العربي الأمير زيد بن رعد الحسين، من خلال تفهمهم لطبيعة منصبه ونشاطه، والتعاون معه - صدقاً - لحل



من نشاطات المفوضية في البحرين

بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في كل بلد عربي، فالدول العربية ليست استثناءً من القاعدة، أو شاذةً في النظر إليها والتعامل معها من قبل المفوضية.

صحيح ان المفوض السامي الجديد يفهم الوضع العربي بدقة، كونه عربياً، وهذا التفهم يفترض أن يسهل عمله من خلال البحث المشترك بين الدول العربية والمفوضية في آليات إصلاح الوضع الحقوقي العربي. أما وضع عقبات جديدة، أو الإستهانة بموقع المفوض، والانزعاج من أدائه لكونه عربياً يرى البعض انه يجب أن يراعي ويحايي.. فهذه نظرة خاطئة، ولن تفيد المفوضية ولا المفوض ولا الدول العربية نفسها، وتالياً لن تفيد في اصلاح وتطوير أوضاعنا الحقوقية، التي يعترف الجميع أنها سيئة، وقد تكون في بعض البلدان بالغة السوء.

## المفوض السامي من خلال بياناته

فيما يلي استعراض لنماذج بعض بيانات المفوض السامي زيد بن رعد الحسين، والتي تعكس مواقف المفوضية السامية، والتي تمثل تطبيقاً أميناً لسياسات المفوضية، والتزاماً شفافاً بمعايير حقوق الإنسان وشرعته.

العنصري أو على أساس الجنس، وضد كبار السن والمهاجرين؛ وتبني قضايا الدفاع عن الشعوب الأصلية والأقليات؛ كما يهتم بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وحماية حقوق ذوي الإعاقة. ويعدّ التمييز أحد المبادئ التأسيسية للقانون الدولي لحقوق الانسان، وتعدّ مكافحة التمييز هدفاً شاملاً تسترشد به المفوضية السامية لحقوق الانسان.

**ثالثاً -** مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛ وذلك من خلال دعم إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وبناء قدرات موظفي الجهاز القضائي والمكلفين بإنفاذ القوانين على الإمتثال للقواعد والمعايير الدولية أثناء أداء مهامهم، وتيسير حماية الضحايا، وإمكانية حصولهم على سبل الانتصاف؛ وكذلك عبر دعم إجراءات (الإنصاف) الإنتقالية).

**رابعاً -** إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي. فقد أثبتت الإنتفاضات، والصراعات الإجتماعية، والأزمات المالية، وتزايد التفاوت الاقتصادي والفقر والحرمان.. أن الإفتقار الى المساءلة في المجال الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة والإستبعاد، كلها أمور تقوّض حقوق الإنسان بجميع أنواعها.

**خامساً -** توسيع نطاق الحيز الديمقراطي؛ من خلال تحديد الاتجاهات التي تقيد الحريات العامة دون مبرر، والتي تحدّ من فعالية المجتمع المدني؛ ويعد المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون الهدف الرئيس للقيود والتهديدات والاعتداءات.

**سادساً -** الإنذار المبكر، وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن.

## المفوض الساهي: مهمة صعبة

لأول مرة منذ تأسيس المفوضية السامية لحقوق الانسان في ١٩٩٣، أصبحت شخصية عربية تحتل أكبر منصب حقوقي دولي، وهو منصب المفوض السامي لحقوق الانسان. إنه الأمير زيد بن رعد الحسين. ولا شك أن اختيار المجتمع الدولي لشخصية شرق أوسطية، كان مقصوداً، وذلك لأن هذه المنطقة تعدّ من أسوأ مناطق العالم احتراماً لحقوق الانسان، وهي منطقة تعيش أزمات سياسية واجتماعية عميقة، تفرز المزيد من الانتهاكات، وتعيق النظر الى بصيص الأمل بتطوير حقوق الانسان.

إن تعيين مفوض سام من الدول العربية، يمثل فرصة وعبئاً في نفس الوقت. فرصة، لأن المفوض يعرف المنطقة وثقافتها وشعوبها، ويدرك مسالك التغيير فيها، ولذا كان الأمل عليه أن ينجح فيما لم ينجح فيه آخرون من المفوضين قبله.

اما كونه عبئاً، فيُخشى أن الأنظمة العربية تتعامل مع هذا المفوض السامي كجزء من نسيجها السياسي، ولا تعطيه حق قدره، كشخصية دولية، وبالتالي قد لا تسمع منه، وتعيق عمله بدلا من التعاون والمساندة التي يفترض ان تقدمها له، كيما تتجاوز هذه المنطقة حالة البؤس والتشرذم والحروب والضباغ.

هناك فرصة أمام العالم العربي لإنجاح مهام المفوض السامي لتحقيق الأهداف المناطة به، وإصلاح الوضع الحقوقي العربي، خدمة للسلطات السياسية ولشعوب المنطقة نفسها. إن فشل المفوض السامي سيعتبر فشلاً عربياً، وقد لا تتكرر تجربة تعيين ممثل عربي مسلم على مستوى دولي وفي مثل هكذا مناصب.

ستنزع الأنظمة العربية عموماً - وكعادتها - من نقد المفوضية،

## خطاب الهفوض السامي أهام

مجلس الذهن (٢٠١٤/١١/١٨):

لا يجوز في الإسلام تفسير مسائل الشريعة بسطحية، وتجاهل الأصول العلمية الاسلامية.

لا يجوز في الاسلام عدم الأخذ بالوقائع المعاصرة عند وضع الأحكام القانونية.

لا يجوز في الاسلام قتل الأبرياء.

لا يجوز في الإسلام قتل الرُّسل والسفراء والدبلوماسيين، وبالتالي لا

يجوز قتل الصحفيين، وعمال الاغاثة.

لا يجوز في الاسلام إيذاء أو إساءة المعاملة بأي طريقة للمسيحيين أو

أي من أهل الكتاب.

من الملزم في الإسلام اعتبار الأيزديين من أهل الكتاب.

لا يجوز في الإسلام إعادة العمل بالعبودية وهي التي ألغيت عالمياً.

لا يجوز في الاسلام إجبار الناس على تغيير دياناتهم.

لا يجوز في الإسلام حرمان النساء من حقوقهن.

لا يجوز في الإسلام حرمان الأطفال من حقوقهم.

لا يجوز في الإسلام تعذيب الناس.

لا يجوز في الإسلام التمثيل بجثث الموتى.

ولا يجوز في الإسلام إعلان الخلافة بدون موافقة جميع المسلمين.

هذه بعض النقاط التي أوردها ١٢٦ عالماً إسلامياً من مختلف انحاء

العالم في رسالتهم الى أبي بكر البغدادي.

يا لها من وحشية تلك الجرائم التي ترتكب من قبل التكفيريين في

العراق؛ ليس فقط لانها تمثل انتهاكاً لاحكام الشريعة، بل لانها أيضاً

تنتهك القوانين العرفية التي تعتبر الشريعة مصدرها الأساسي. لقد أذهل

هؤلاء التكفيريون العالم. وبناء على الأدلة الشاملة الموجودة الآن، وخاصة فيما يتعلق بالأيزديين، يمكن القول بأن ثلاثاً من أصل الجرائم الخمس المدرجة في إطار جريمة الإبادة الجماعية - كما هو وارد في اتفاقية الإبادة الجماعية ونظام روما الأساسي - قد ارتكبت من قبل الأفراد داخل قيادة التكفيريين، أو ما يعرف أيضاً باسم داعش. ومن بين الإحدى عشرة جريمة التي تم تعريفها بأنها جرائم ضد الإنسانية في نظام روما الأساسي.. من المرجح أنهم أيضاً مذنبون بتورطهم فيما يصل الى تسع من هذه الجرائم. اما بالنسبة لجرائم الحرب، فان ارتكابهم لعدد منها، لا يمكن انكاره، حيث أن أركانها أو مضمونها نافذ. إن مرتكبي هذه الجرائم أناس تثير تصرفاتهم الاشمئزاز، ومن الواضح ان ضمائرهم قد استلبت.

لقد ركزت الاستراتيجيات الوطنية والدولية في مواجهة داعش - وحتى الآن - على المعالجة الأمنية. وقد أجاز مجلس الأمن قراراً هاماً لإعاقه تدفق مجندي داعش من جميع أنحاء العالم، وكان هناك أيضاً جهد عسكري كبير. لكن القليل من الإهتمام قد أعطي للصراع الأساسي في وجهات النظر. ومن المقلق جداً قلة أو حتى عدم قيام المظاهرات العامة الغاضبة في العالمين العربي والاسلامي اعتراضاً على تلك الجرائم التي ترتكب في العراق، على الرغم من الإدانة الواضحة من قبل العديد من الحكومات العربية والإسلامية.

ان الحركة التكفيرية تقودها أيديولوجية ستدمر كل ما هو موجود ويتعارض مع ما تعتقده. وبالنسبة لهؤلاء التكفيريين، هناك طريقة واحدة فقط مقبولة للحياة؛ وإن أي شكل آخر من أشكال الفكر الفردي الخارج عن منطقهم القاسي والعنيد، مرفوض. وطبقاً لفكرهم، فإنه يجب قتل كل المعارضين لهم وتدمير كل ذكرياتهم وحضاراتهم، بل وكل نرة من وجودهم. إن كل شخص موجود في هذه القاعة يستحق الموت وفقاً لتصورهم.

### وزير خارجية البحرين في لقائه مع الهفوض السامي

## مستثمرون في التعاون مع الهفوضية السامية لحقوق الإنسان



البحرين، والمساهمة في تطوير واستكمال منظومة العمل الحقوقي، نظراً لما تمتلكه المفوضية السامية من خبرات وقدرات دولية.

والمعايير الدولية في هذا المجال.

أيضاً أكد وزير الخارجية، رغبة البحرين في التعاون مع المفوضية السامية في مجال تطوير وبناء القدرات الفنية للمؤسسات والكوادر الوطنية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وأشاد الوزير بالدور المحوري الذي تضطلع به المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دفع مسيرة حقوق الانسان في

التقى في ٢٠١٥/٢/١٠ وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، بالمفوض السامي الأمير زيد بن رعد الحسين، واستعرض معه ما تحقق من خطوات مهمة على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كركيزة أساسية من ركائز المشروع الإصلاحى للعاهل البحرين، مؤكداً على التزام بلاده بالتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية ومجلس حقوق الإنسان، والآليات التعاقدية والاجراءات الخاصة، مؤكداً المضي في العمل على الصعيدين المؤسسي والتشريعي للنهوض بمنظومة العمل الحقوقي، وضمان ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتطبيق أفضل الممارسات

والسياسية... من مصلحة جميع الفرقاء الالتفاف حول حوار بناء، وبذل جهود لحل جميع القضايا العالقة في مصر بطريقة سلمية.

## بيان الهفوض السامي حول

### جريمة تشارلي أبدو (٢٠١٥/١/٧):

إن حرية التعبير والرأي هما الأساس لأي مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا نعطي فرصة لأولئك الذين يحاولون تفريق المجتمعات على أساس الدين أو العرق أو لأي سبب آخر. ويجب أن نتحد جميعاً تحت مظلة سيادة القانون للوقوف معاً ضد مثل هذه الأعمال الإرهابية. فسيادة القانون تتطلب أيضاً أن نسعى إلى إيقاف ومعاقبة الأفراد المسؤولين مباشرة عن تنفيذ مثل هذه الجرائم، أو التخطيط لها، أو التواطؤ في مثل هذه الجرائم المحددة. ولكن يجب علينا الحذر من إلقاء اللوم على أي من المجموعات بشكل واسع.

إذا ما سمح لهذا الهجوم أن يغذي التمييز والتحيز، فأنا نكون قد وقعنا فريسة في أيدي المتطرفين الذين يهدفون وبشكل واضح إلى التفريق ما بين الأديان والمجتمعات. ومع تنامي مشاعر الكراهية ضد الأجانب وتلك المعادية للمهاجرين في أوروبا.. عبر عن قلقي الشديد أن يتم استغلال هذا الفعل المروّع والمتعمد من قبل متطرفين من مختلف الانتماءات.

## بيان الهفوض السامي بشأن

### الذمة الليبية (٢٠١٥/٢/١٧):

يحث المفوض السامي جميع الأطراف في ليبيا على السعي إلى حوار جدي لوضع حد للنزاع الحالي. هذا هو الحل الوحيد. فالطريق إلى ليبيا وعمها السلم والازدهار، يتطلب الحفاظ على حقوق الإنسان للجميع، بغض النظر عن الانتماء العائلي، العرقي أو السياسي. ويعتبر الانضمام إلى المجموعات التي تمجد سفك الدماء، أو نسخ هذه المجموعات، أو الخنوع لها، بمثابة شراء تذكرة زهاب بلا عودة للكارثة، ليس فقط لك أنت، بل لأقاربك ومجتمعك بأسره. إن تبني سلوك تكفيري متطرف من شأنه أن يضيف معاناة فوق معاناة على كاهل بلد يعيش الأزمات، كما رأينا وبوضوح كبير في سوريا والعراق.

## بيان الهفوض السامي حول النوضاع

### في مصر (٢٠١٥/١/٢٧):

إن الاستقرار المستديم، وطويل الأمد في مصر، يتطلب احترام حقوق الانسان الأساسية. وفي غياب هذا الاحترام، تتصاعد مشاعر الظلم وغياب العدالة، وتتشكل بيئة خصبة حاضنة لمزيد من الاضطرابات الاجتماعية



## الأمير زيد بن رعد الحسين

لدى الأمم المتحدة برتبة سفير من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠؛ ثم أصبح مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧، ثم من سبتمبر ٢٠١٠ إلى يوليو ٢٠١٤.

- عمل كسفير للأردن في واشنطن بين الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠.
- عينته الحكومة الأردنية في ٢٠٠٤، ممثلاً لها لدى محكمة العدل الدولية في المسألة المتصلة بالجدار الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- في سبتمبر ٢٠٠٢، انتخب الأمير زيد أول رئيس لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- في العام ٢٠٠٤، سُمي الأمير زيد مستشاراً للأمم المتحدة في شؤون

- حاصل على شهادة بكالوريوس من جامعة جونز هوبكنز، ودكتوراه من جامعة كامبردج (كرايست كوليدج).
- تم تعيينه مفوضاً سامياً لحقوق الإنسان في الأول من سبتمبر ٢٠١٤، بعد موافقة الجمعية العامة في ١٦ يونيو ٢٠١٤ على قرار تعيينه الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة. وبذلك، يكون زيد سابع شخص يتولى قيادة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إضافة إلى كونه أول آسيوي وعربي ومسلم يشغل هذا المنصب.
- في عام ١٩٨٩، عُيّن الأمير زيد ضابطاً في قوات البادية الأردنية (خلف الجيش العربي)، التي خدم فيها حتى عام ١٩٩٤.
- عمل مسؤولاً عن الشؤون السياسية في قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة في الفترة من فبراير ١٩٩٤ إلى فبراير ١٩٩٦.
- شغل منصب نائب ممثل الأردن الدائم

الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

- بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، ترأس اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم).
- في عام ٢٠٠٩، طُلب إليه أن يت رأس المراحل الختامية من المفاوضات المعقدة المتعلقة بجريمة العدوان، وتحديدًا فيما يتعلق بتعريفها القانوني، والشروط التي يجب توافرها، لتمارس محكمة نورمبرغ اختصاصاً بشأنها.
- تولى في يناير ٢٠١٤، رئاسة مجلس الأمن.

## في اجتهاد الهفوض الساهي مع اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٥/٣/١٢):

تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعمل حيوي لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون في بلدانها. انها بمثابة الجسور المهمة التي تربط الحكومات، والبرلمانات، والقضاء، والمجتمع المدني، بعضهم ببعض. وفي الكثير من الدول التي تمر حالياً بأزمات، او غيرها من الدول التي خرجت مؤخراً من صراعات، فإن الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية لتحقيق الإنصاف والعدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يمكن لها أن تكون حيوية لتحقيق المصالحة.

إننا نواجه إرتداداً و نكوصاً عن الانجازات الهامة في مجال حقوق الإنسان من قبل الجماعات المتطرفة، التي تزعم أنها تمثل القيم التقليدية، وربما الأكثر انتشاراً هو ما نراه من الحكومات التي ترحب شفوياً بمبادئ حقوق الانسان، لكنها تفشل يومياً في ضمان حماية هذه المبادئ بشكل فعال، عندما تكون هناك حاجة لتطبيقها على ارض الواقع.

وللمؤسسات الوطنية وضع فريد، يتيح لها رصد ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاتجار بالبشر، وجميع أشكال التمييز. وهناك عدد من المؤسسات الوطنية تجري تحريات وطنية في هذه الانتهاكات، وتشرع ايضاً في اتخاذ التدابير لمنع وقوعها. اعتقد ان هذه الاجراءات هي من الوظائف الاساسية للمؤسسات الوطنية. ان الاستراتيجيات الشاملة لتوفير العدالة والإنصاف، ورفع الظلم عن الضحايا، يمكن أن تساعد على استعادة الحياة الطبيعية في أوقات الأزمات.

## القفوض الساهي في خطاب له حول مكافحة التطرف واحترام حقوق الإنسان (٢٠١٥/١/٥):

هناك خطر حقيقي من أن قادة الرأي وصناع القرار، قد يفقدون - في خضم تعاملهم مع عنف التطرف - قدرتهم على إستيعاب عمق المبادئ التي تمثل الركيزة الداعمة لنظام الأمن العالمي، الذي بنته الدول قبل ٧٠ عاماً لدرء أهوال الحرب. ان مكافحة الإرهاب، هي نضال من أجل إعلاء قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان - وليس تقويضها. (أيضاً) ان عمليات مكافحة الارهاب غير المحددة، وغير المتكافئة، والوحشية، وتلك التي تفتقر إلى الإشراف والرقابة الكافيين، تؤدي الى انتهاك ذات المعايير التي تسعى للدفاع عنها. كما ان هذه العمليات تنطوي على خطر تزويد الإرهابيين بأدوات دعائية، ما يجعل من مجتمعاتنا غير حرة وغير آمنة. (كذلك) فإن استخدام التعذيب، وتجاهل إتباع الإجراءات القانونية، وممارسة العقاب الجماعي... لا تجعل العالم أكثر أمناً.

لقد هالني المد المتصاعد من الهجمات في مختلف أنحاء العالم، والتي تستهدف الناس بسبب معتقداتهم الدينية. لازلنا نشهد وقوع الأعمال المروعة الناتجة عن الكراهية العرقية والدينية، في بلدان عديدة بما فيها بلدان في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. علاوة على توفر أدلة

على عدم عدالة الأداء الشرطي، وعلى ما يصدر عنه يومياً من إهانات ومن إقصاء للبعض... يجب أن يكون واضحاً بأن الخوف من الإسلام، ومعاداة السامية، والهجمات التي تستهدف المسيحيين، أو بعض المجموعات الأخرى بسبب معتقداتهم.. هي مظاهر مماثلة لحالات التعصب المميت. عندما يشعر زعماء أقوياء بالتهديد من تغريدة، او مدونة، أو خطبة يلقيها طالب في المدرسة الثانوية، فهذا يدل على ضعف متأصل. وعندما يتم اختطاف الكتاب وحبسهم، وجلدهم، أو إعدامهم؛ وكذلك عندما يتم الاعتداء على الصحفيين، وتعريضهم للعنف الجنسي والتعذيب والقتل؛

وعندما يتم قتل المتظاهرين السلميين من قبل البلطجية؛ وعندما يلقي القبض على محامي حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء، ومن ثم سجنهم بتهم زائفة، كالتحريض على الفتنة؛

وعندما تتم مهاجمة الصحف أو إيقاف عملها.. فان مثل هذه الحالات تؤدي الى تقويض أسس الحكم المستقر.

ان الشعوب هي التي تحافظ على الحكومات، وهي التي تخلق الازدهار، وهي التي تشقى، وتعلم الآخرين؛ كما أنها هي التي تدفع من عرقها مقابل الخدمات الحكومية. ان نضال الشعوب هو الذي أنشأ الدول، وعمل على إستدامتها. وإن الحكومات وجدت لخدمة الشعوب، وليس العكس.

## خطاب الهفوض الساهي أمام مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٥/٣/٢):

يجب إحترام حقوق الانسان بدون انتقائية، وعدم الاستناد إلى الظروف الاستثنائية، لتعطيل تطبيق حقوق الانسان بشكل كامل. من الضروري إحترام حقوق الإنسان للمرأة والمهاجرين ومن ضمنهم أولئك الذين يوجدون في وضع غير قانوني، بالإضافة إلى الحق في التعليم، والحق في التعبير عن الرأي السياسي المعارض. ينبغي على الدول أن لا تنتهك الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها.

إن الأغلبية الساحقة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، يشتركون في خاصيتي الحرمان والتمييز. سواء ذلك القائم على أساس العرق أو الجنس، أو المعتقدات، أو الميول الجنسية، أو الطائفة، أو الطبقة - بالإضافة إلى التعرض للجوع، والمجازر، والعنف الجنسي، والعبودية.

معظم انتهاكات حقوق الإنسان تنتج عن خيارات سياسية، تحد من الحرية والمشاركة؛ وتضع عقبات أمام التقاسم العادل للموارد والفرص. إن أقوى أداة لدينا ضد الفقر والصراع، هي سلاح التعليم واسع النطاق، واحترام حقوق الإنسان للجميع، والعدل والمساواة، وهي عناصر متشابكة بشدة، من شأنها بناء مجتمعات عادلة واثقة وقوية، تبني تنمية حقيقية، وتحقق سلاماً دائماً.

إن القضاء الفاسد، والتفاوت الاجتماعي، ينتج العنف، ويعمق الفقر، مقابل تمتع أقلية بالرعاية الصحية والموارد الحيوية الأخرى. يجب اتخاذ تدابير لمنع التجاوزات، ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية، بما يحقق كرامة الشعوب.

## أهدافها ووسائلها وقدراتها

## من هي (العفو الدولية)؟

تعتبر منظمة العفو الدولية من أقدم منظمات حقوق الإنسان الدولية العالمية؛ وهي اليوم من أكثرها نشاطاً وفاعلية على مستوى العالم، ولها بصماتها الواضحة في تطوير أوضاع حقوق الإنسان، ومساعدة المنظمات الحقوقية المحلية، والتعاون مع الدول الراغبة في تطوير أوضاعها الحقوقية.

وإضافة إلى مراقبتها لأوضاع حقوق الإنسان في بلدان العالم، فإن العفو الدولية حريصة أيضاً على الحوار مع الدول المعنية والتعاون معها، عبر الزيارات الميدانية وتقديم التوصيات التي من شأنها إصلاح أوضاع حقوق الإنسان. وكانت العفو الدولية - وبدعوة من الحكومة - قد أرسلت وفداً إلى البحرين، في مايو ٢٠١٤، وفي يناير ٢٠١٥، لتحقيق هذه الغاية: الإطلاع وتقييم الأوضاع، ومناقشة المسؤولين في بواضع القلق، وبذل المشورة، وإبداء الإستعداد للتعاون على الصعيدين الرسمي والمجتمع المدني.

وبرغم احترام البحرين للعفو الدولية، إلا أن المنظمة فاجأت الجهات المعنية بتقريرها الأخير والذي حمل عنوان: (ما وراء العبارات الجوفاء: انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مستمرة بلا هوادة)، حيث كان التقرير حاداً في لغته بشكل غير معهود، ورآه عدد من المعنيين بأنه غير محايد ويفتقد الدقة ولا يعكس الجهود الرسمية الحقوقية كما ينبغي.

وقد أثار التقرير ردود فعل سلبية في الصحافة المحلية وفي الوسط الرسمي، ما دعانا إلى كتابة هذه المقالة بغرض التعريف بمنظمة العفو الدولية، وبنشطاتها، ومجالات اهتماماتها، وآليات عملها، من أجل أن يطلع المعنيون وأصحاب القرار على كل ذلك، تسهيلاً للعلاقة الإيجابية وإنمائتها.

وبرغم الإنتقادات السلبية، فقد فتحت حكومة البحرين الأبواب للتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، واتّسمت علاقتها بها بالشفافية والجدية. ونرى أن من الأفضل أن تكون هناك علاقة وانفتاح على المنظمات الحقوقية الدولية، رغم وجود النقد في بياناتها وتقريرها، من أن تكون هناك قطيعة لا تتغير شيئاً من النقد واثارة السلبيات.

المهم في هذه المقالة، هو أن نفهم العفو الدولية وطريقة تفكيرها وأدوات عملها، بقدر ما هي بحاجة إلى أن تفهم البحرين وأحوالها الاجتماعية والسياسية حين تسطر تقاريرها.

وأربعين بلداً وإقليماً. وقد حصلت على جائزة نوبل للسلام في وقت مبكر (١٩٧٧)، وفي عام ١٩٧٨ مُنحت جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من شتى انحاء العالم، تبلغه بأن مسرليها على استعداد لتقديم المساعدة، وأرسلوا في المقابل تفاصيل بشأن حالات أخرى في شتى انحاء العالم للعديد من سجناء الرأي.

كانت تلك لحظة تاريخية، حيث تحول العمل الفردي قصير الأجل ومحدود الأهداف، إلى حركة عالمية دائمة. وهكذا وُلدت منظمة العفو الدولية.

بعد عام واحد من مقالة بيننسون، أمطرت السلطات العسكرية البرتغالية بوابل من الرسائل والإدانات من شتى بلدان العالم تحت شعار: (مناشدة من أجل العفو): وأرسلت المنظمة الجديدة (العفو الدولية) وفوداً لأربعة بلدان للتحديث دفاعاً عن بعض سجناء الرأي، وتبينت أكثر من مائتي حالة، وأسس الأعضاء فروعاً للمنظمة في سبع دول.

ومنذئذٍ والعفو الدولية في حالة توسع على الأرض، وهي اليوم تتواجد في أكثر من مائة

في مايو عام ١٩٦٦، كتب المحامي البريطاني بيتر بيننسون في صحيفة الأوبزيرفر البريطانية مقالة تحت عنوان: (السجناء المنسيون)، دعا فيها إلى إطلاق سراح طالبين برتغاليين هتفا للحرية، فحُكم على كل منهما بالسجن لسبع سنوات، فكانت مقالته تلك بداية حملة احتجاج عالمية لحماية السجناء المنسيين، حيث تردد صدق المقالة في كل مكان، وطُبعت في العديد من صحف العالم.

المقالة باختصار دعت الأفراد وأصحاب الضمانات إلى الاحتجاج بطريقة محايدة وسلمية ضد حبس النساء والرجال في شتى بلدان العالم، سواء كان اعتقالهم على خلفية معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية، ووصفت مقالة بيننسون أولئك المعتقلين بأنهم (سجناء رأي).

كانت تلك لحظة غير عادية، فخلال شهر واحد، وصلت لبيننسون أكثر من ألف رسالة

## تعريف بالمنظمة

• منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية، تعمل على نطاق العالم بأسره، وتضم أشخاصاً من مختلف الثقافات والخلفيات الدينية والعقائدية، ولكنهم يناضلون من أجل حقوق الإنسان، باذلين قسطاً من وقتهم بلا مقابل مادي، تضامناً مع ضحايا الإنتهاكات، في أي بلد كان، وفي ظل أي نظام سياسي، وسواء كان هذا النظام محط نظر العالم أو متجاهلاً من قبله. وتقوم رؤية المنظمة على أن من حق كل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق المنصوص



عن طريق تعبئة الضغوط الجماهيرية من خلال المظاهرات الحاشدة، والاعتصامات، وكسب التأييد على نحو مباشر. ومن مهام الأعضاء تشجيع حكوماتهم لاتخاذ اجراءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في بلدان أخرى.

٣/ التواصل مع الحكومات، وارسال وفود لها، واجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها، وكتابة تقارير عن الدول، وحث تلك الحكومات على المصادقة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها.

٤/ نشر ثقافة حقوق الانسان، عبر تعليم الناس الوعي بحقوقهم، وكيفية الدفاع عنها.

٥/ حسب طبيعة كل بلد وكل حالة، فإن المنظمة تقوم بجملة من النشاطات لتحقيق هدفها، مثل: إرسال الخبراء ليتحدثوا إلى الضحايا؛ ومراقبة المحاكمات؛ ومقابلة المسؤولين الرسميين؛ والاتصال بنشاطي حقوق الإنسان في البلد المعني؛ ورصد وسائل الإعلام العالمية والمحلية؛ وإيصال المعلومات إلى وسائل الإعلام عن قضايا بعينها؛ وإعلان بواعث القلق بإصدارها في نشرات وملصقات وإعلانات ورسائل إخبارية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي؛ والدعوة للمظاهرات الجماهيرية؛ وحملات كتابة الرسائل إلى المسؤولين المعنيين؛ وايضا عبر المناشدات الموجّهة للشخصيات المؤثرة في الدول؛ والتعاون مع الاتحادات والهيئات الطلابية، وغيرها.

٦/ تقييم الأثر الذي تحدثه المنظمة بنشاطاتها، وذلك لتحسين سبل العمل وتحقيق الأهداف، ويتم هذا عبر تطوير وتطبيق أنظمة ومنهجيات مختلفة. واحدة من الوسائل التي تعتمد عليها المنظمة هو الخضوع للمساءلة أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمدافعين عنها، الذين تعمل معهم ومن أجلهم، واستخلاص الوسائل الأفضل في الاستجابة للتحديات التي تواجه المنظمة في عملها.

والتغطية الاعلامية العالمية.

• من أهداف المنظمة الأساسية: إطلاق سراح جميع سجناء الرأي؛ وضمان اتاحة المحاكمة العادلة لجميع السجناء السياسيين؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ ووقف التعذيب والمعاملة القاسية؛ ووضع حد لحوادث الإختفاء؛ ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب؛ وتقديم المنتهكين للعدالة؛ ووضع حد للتمييز والإضطهاد؛ وحماية حرية التعبير والتنظيم والتجمع؛ وكذلك حماية المهاجرين واللاجئين؛ ووقف الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة والأزمات؛ وتمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن وممارستها؛ ومساءلة المؤسسات والشركات الكبرى.

## وسائل العمل

١/ تتولى المنظمة إجراء بحوث، والقيام بتحركات، تتمحور حول وضع حد للإنتهاكات والحيلولة دون وقوعها. كما تصدر المنظمة التقارير الفصلية والسنوية، إضافة إلى البيانات العاجلة وغيرها، ما لزم الأمر.

٢/ تضم العفو الدولية ما يزيد على سبعة ملايين شخص (بين عضو ومناصر) من شتى انحاء العالم، ينسقون عملهم وجهدهم معها في شتى القضايا، وفي مختلف الأصقاع، ما يعني ان دعوتها تصل إلى كل بلد في العالم، وتأثيرها ضخم للغاية، فأعضاؤها وأنصارها المتعاونون معها يمارسون تأثيرات كبيرة على الحكومات والهيئات السياسية والشركات والهيئات الحكومية والدولية. ويتم التأثير عليها بوسائل شتى من بينها: استخدام مختلف أنواع المراسلات والاتصالات، وقنوات وسائل الإعلام، وأيضاً

عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

• وتسلط العفو الدولية الضوء على الضحايا كأفراد، وتذكرهم بالإسم، حتى وإن كانوا ضمن فواجع وانتهاكات جماعية كبيرة؛ ولا ترى المنظمة الضحايا الأفراد مجرد أرقام بلا روح أو هوية أو تاريخ، بل هم جديرون بالحصول على العدالة من خلال السعي لمنع وقوع الانتهاكات الخطيرة للحق في السلامة الجسدية والعقلية، وفي حرية الضمير والتعبير، والتحرر من التمييز، وذلك من خلال تغيير السياسات والقوانين التي على أساسها تجري الإنتهاكات، أو تغطيتها.

• تصنف العفو الدولية نفسها كمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية، والمصالح الاقتصادية، والمعتقدات الدينية، وهي في نفس الوقت لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تؤيد بالضرورة آراء الضحايا الذين تسعى إلى حماية حقوقهم. وحفظاً على استقلالها، لا تقبل العفو الدولية أموالاً من الحكومات أو الأحزاب السياسية، بل تعتمد في تمويلها على إسهامات أعضائها في شتى أنحاء العالم.

• لا تتخذ العفو الدولية موقفاً من العنف، فهي لا تناصر ولا ترتبط بأي طرف في نزاع ما، سواء كان عنيفاً أم سلمياً. كما أنها لا تنصب نفسها حكماً يفصل فيما إذا كان اللجوء إلى العنف في حالة من الحالات له ما يبرره أم لا؛ وإنما هي تحصر نفسها متعمدة في العمل من أجل حماية حقوق الإنسان التي تدخل في نطاق صلاحياتها، أما المسائل التي تقع خارج



هذا النطاق فلا تبدي المنظمة أية ملاحظات عليها، ولا تفعل شيئاً حيالها.

• العفو الدولية هي جزء أساس من مجتمع حقوقي عالمي، يؤمن بعالمية حقوق الإنسان، وعدم قابليتها للتجزئة، وتشمل عشرات الآلاف من المؤسسات الحقوقية، وملايين المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي تشاطرهم مبادئ التضامن الأممي عبر التحركات المشتركة،

## مدير قسم الشرق الأوسط في العفو الدولية:

# هدفنا تذكير الحكومات بالتزاماتها وتشجيع الإصلاحات



فيليب لوتر: مدير برنامج قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (العفو الدولية)

استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في أي بلد، وإن كان بدرجة أقل من ذي قبل، فإن العفو الدولية ستواصل تسليط الضوء على تلك الانتهاكات، وستستمر في الضغط على السلطات لمعالجتها.

توجه بعض الدول ومن خلال وسائل اعلامها اتهامات الى امنستي وغيرها من المنظمات الحقوقية الرائدة بأنها مجرد أداة سياسية لقوى كبرى، تستخدم في الصراعات السياسية بما يخدم مصالح تلك القوى الكبرى، ويستشهدون بأنه حيثما وجد خلاف بين دولة غربية كبرى مع دولة أخرى، فإن الحماس والزخم الحقوقي للمنظمات الدولية الحقوقية بما فيها امنستي يتصاعد بالتوازي مع ضغوط تلك الدول الغربية. ما ردمك على مثل هذه الاتهامات الشائعة؟

العفو الدولية منظمة مستقلة، وليس لها أي إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دينية. وليس هناك أي حكومة بإمكانها أن تتخطى خضوع أداؤها وعملها للفحص والتدقيق. يغطي تقريرنا السنوي حالة حقوق الإنسان في ١٦٠ بلداً وإقليماً.

عادة ما تلقى تقاريركم امتعاض الدول التي تصدرون تقارير وبيانات عنها، حيث تنهم التقارير بالإنحياز، وعدم الدقة في المعلومات، والمبالغة أحياناً في تقدير حجم الانتهاكات، وعدم الإلمام بالواقع السياسي في البلد المعني ما يجعل التوصيات غير قابلة للتطبيق. ما هي الآلية التي تعتمدونها في جمع المعلومات وتحليلها وضمان مصداقيتها؟

تتحرى منظمة العفو الدولية وتكشف الحقائق كلما وأينما تقع انتهاكات، بغض النظر عن

قال فيليب لوتر، مدير برنامج قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (العفو الدولية)، بأن الأخيرة يهملها تذكير الحكومات بالتزاماتها الدولية، وتشجيعها على تنفيذ الإصلاحات الإيجابية، مؤكداً على استقلالية العفو الدولية وحيادية البيانات والتقارير التي تصدرها ودقتها، وإنها لا تعتمد على مصدر واحد للمعلومات، موضحاً استعدادها لتسلم أية إيضاحات أو تصحيحات من قبل الحكومات. وأشار لوتر في لقاء مع (المرصد البحريني) بأن العفو الدولية لم تغفل تجاوزات وانتهاكات الجماعات المعارضة المسلحة، وأنها أصدرت تقارير تبين انتهاكاتهما. وشدد على أهمية حرية التعبير ودور المدافعين عن حقوق الإنسان لما يوفرانه من قاعدة أساسية للمطالبة بالحقوق الأخرى، ولما لهما من دور في حماية حقوق الإنسان.

### وهذا نص اللقاء.

الإمكانات التي تمكنها من القيام بتدريب الموظفين الحكوميين، لكن هناك منظمات أخرى تمتلك الخبرة والموارد الخاصة للقيام بذلك، ومن بينها: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتابعة للأمم المتحدة.

أيضاً فإن الشكوى تمتد ليس فقط إلى أن العفو الدولية لا تسلط الضوء على التطورات الإيجابية في بلد ما بشكل كافٍ، بل إنها أحياناً تجازف بدفع الدول إلى العودة إلى المربع الأول بسبب استمرار حالة النقد ما يجعلها تنكفيء وتعود إلى حالة الانتهاكات السابقة. بمعنى آخر، فإن العفو الدولية لا توازن بين الحاجة إلى النقد، وبين الدفع باتجاه تطوير أوضاع حقوق الإنسان في بلد ما، والأخذ بيده خطوة خطوة إلى الأمام؟

نعتمد بأن تقارير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان في كل البلدان التي تتناولها، متوازنة ومحيدة. وترحب المنظمة، بالإصلاحات الإيجابية المبذولة، وهذا ينعكس في تقاريرنا. نحن نهدف إلى تحسين وحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال تذكير الحكومات بضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتشجيعهم على تنفيذ الإصلاحات الإيجابية في الممارسة العملية. وإذا ما أنجزت دولة ما إصلاحات إيجابية، ولم يكن لها أي تأثير فعلي على الممارسة العملية، فهذا سيتم الإشارة إليه في تقاريرنا من خلال استخدام القضايا الفردية كشواهد لتوضيح استمرارية الانتهاكات وقصور في الإصلاحات. ولطالما

تشكو بعض الدول من أن العفو الدولية، تبذل جهداً كبيراً في كشف الانتهاكات وتوجيه النقد اللاذع بإصدار بيانات وتقارير، في حين أنها لا تبذل جهداً في تقديم مساعدات لتلك الدول في تطوير بنيتها الحقوقية من خلال بناء القدرات والتدريب ونشر الوعي بحقوق الإنسان، كيف تقيمون هذه الإشكالية؟

تحقق منظمة العفو الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الحكومات، والأطراف غير الحكومية، كما تقوم بنشر البيانات والتقارير المتضمنة لتوصيات مفصلة للتصدي لتلك الانتهاكات. وتعتقد المنظمة أن تعليم حقوق الإنسان أمر أساسي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوعها. ولهذا الغرض، فإن المكتب الإقليمي للمنظمة، يتولى تنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز الوعي، والمعرفة بحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى بناء قدرات الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك يقيم المكتب ورش عمل، ويسهم في الفعاليات التدريبية الأخرى، ويستجيب كذلك للاحتياجات المحددة لتدريب الناشطين، ومنظمات حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، من خلال تقديم حلقات عمل تدريبية متخصصة. إضافة إلى ذلك، تقوم العفو الدولية بإصدار ونشر مواد متخصصة للتوعية الحقوقية وباللغة العربية؛ من بينها الدورية العربية (موارد).

من جهة أخرى، لا تمتلك العفو الدولية

الانتماءات السياسية لمرتكبيها. وعلى حد علمنا، فإن بياناتنا دقيقة ومحايدة، وإن النتائج التي نتوصل إليها تستند إلى معلومات تم الحصول عليها من مصادر متنوعة، بما في ذلك الحكومات. وإذا كانت الحكومات وغيرها تعتقد بأن لديها تصحيحات للحقائق والاستنتاجات التي توصلنا إليها، فإننا على استعداد لتسلمها وتضمينها في تقاريرنا وبياناتنا.

**ترتكب بعض جماعات المعارضة انتهاكات لحقوق الإنسان في بلدها؛ وأمنستي قد تعتمد عليها في معلوماتها كمصدر أساس، وربما اعتبرت ضحية للانتهاكات؛ وأمنستي متهمة من بعض الدول بأنها تخضع الطرف عن تجاوزات المعارضة، ولا تشير لها في بياناتها وتقاريرها. ما هي صحة هذه الاتهامات؟**

هذا ليس صحيحاً؛ فالعفو الدولية تكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتدعو لمحاسبة مرتكبيها، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو مناصبهم. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقارير عديدة ركزت فيها على الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك على سبيل المثال في العراق وسوريا. وتشمل تلك الانتهاكات: قتل المدنيين والخطف والتعذيب. وتعتمد العفو الدولية على مصادر متعددة وموثوق بها، وليس على مصدر واحد فقط.

**كيف تقيمون المعلومات عن إنتهاكات حكومة ما اذا كان مصدرها المعارضة؛ والعكس كيف تقيمون المعلومات وتتأكدون من صحتها عن انتهاكات المعارضة اذا ما كان المصدر هي الحكومة نفسها؟**

المعلومات التي يتم الحصول عليها واستخدامها من قبل منظمة العفو الدولية تأتي من مصادر متنوعة، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقربهم. وفي كثير من الأحيان، يتم عرض المزاعم الواردة التي تحصل عليها المنظمة على السلطات الحكومية، وذلك بغرض إتاحة الفرصة لها للتعليق والرد، تماماً كما كان الحال عندما قدمنا مذكرة إلى السلطات البحرينية في أكتوبر ٢٠١٤، وذلك قبل نشر تقريرنا هذا الشهر.

**مالذي يثير العفو الدولية لكي تصدر بياناً اعتيادياً، او بياناً عاجلاً ، او تقريراً عن دولة ما؟ أي ما هي القضايا والحالات التي توليها أمنستي اهتماماً كبيراً في عملها، وكيف تحسب سياسياً او حقوقياً ان ردها متكافئ مع حالة انتهاك ما؟**

يغطي نشاط العفو الدولية ١٦٠ بلداً وإقليماً. ويستهدى هذا النشاط بما ينص عليه نظامها الأساسي المتعلق بمهامها. تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي بأن (يكون لمنظمة العفو

الدولية خطة استراتيجية متكاملة في جميع الأوقات تغطي فترة ست سنوات). إن خطة منظمة العفو الاستراتيجية المتكاملة الحالية، اعتمدت من قبل اجتماع المجلس الدولي الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٩، وتمتد هذه الخطة من ١ أبريل ٢٠١٠ حتى نهاية مارس ٢٠١٦. وهذه الخطة الكاملة متاحة للجمهور على الرابط التالي:

<https://www.amnesty.org/en/how-were-run/strategic-plan>

**نعلم أن أمنستي لا تقبل تمويلًا من الدول لعملها؛ لكن أغلب المنظمات الحقوقية الكبرى، تتلقى تمويلًا من الدول خاصة الغربية لأنشطتها. كيف بنظرك يمكن اقناع مواطنين في الشرق الأوسط من ان هذه الأموال تعطى دون أن تؤثر على عمل هذه المنظمات، او لا تؤثر في تحديد اولويات نشاطها، سواء من حيث البلدان المستهدفة أو من حيث الموضوعات؟**

كما قلت، ان منظمة العفو الدولية لا تقبل المال من الحكومات مقابل عملها في البحث وتنظيم الحملات. ان هذا السؤال يجب توجيهه إلى المنظمات التي تفعل ذلك ذلك.

**ما هي المعايير التي تعتمدها أمنستي في تحديد من هو (سجين الرأي/ او سجين ضمير) ومن هو (سجين سياسي)؟ وماذا يترتب من موقف إزاء كل منهما؟**

ان سجين الرأي هو الشخص المسجون او الذي تم تقييد حركته الجسدية بسبب معتقداته السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات النابعة من ضميره، أو بسبب الأصل العرقي، أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي، أو المولد، أو الميول الجنسية أو غير ذلك. وهو الشخص الذي لم يستخدم العنف أو يدعو إليه أو يحرض على الكراهية.

وتصنّف العفو الدولية على اطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً ودون شروط، وذلك بموجب القانون الدولي، الذي لا يجيز للحكومات الحق في احتجاز هؤلاء الأشخاص.

أما السجناء السياسيون، فهم الذين تنطوي قضاياهم على عنصر سياسي جوهري، وهذا يشمل وجود هذا العنصر كمحفز لنشاطهم، أو في طبيعة النشاط نفسه، أو في دوافع السلطات لسجنهم. إن مصطلح (السياسي) يستخدم من قبل منظمة العفو الدولية، للإشارة إلى جميع جوانب العلاقات الإنسانية المرتبطة بـ (السياسة)، التي تشكل آليات المجتمع والنظام المدني.

في العديد من البلدان، تتم إدانة السجناء السياسيين خلال محاكمات تنتهك المعايير المتفق عليها دولياً. وفي بلدان أخرى، قد يتم حبس السجناء السياسيين لسنوات، وأحياناً

لعقود، دون أي محاكمة أو جلسة استماع قضائية على الإطلاق. وتطالب العفو الدولية بأن يحصل السجناء السياسيون على محاكمات عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، بما يتواءم والحق المعترف به دولياً لجميع السجناء، في محاكمة عادلة وسريعة أو أن يتم إطلاق سراحهم.

إن مصطلح "السجين السياسي" يشمل كلا من سجناء الرأي، وأولئك الذين لجأوا إلى العنف الجنائي (أو اتهموا بجرائم عادية أخرى مثل التعدي على ممتلكات الغير أو تدمير الممتلكات) بدوافع سياسية. ومع ذلك، فإن العفو الدولية تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن سجناء الرأي.

**نلاحظ ان أمنستي تولي اهتماماً كبيراً لقضايا حرية التعبير، و ( نشطاء حقوق الإنسان)، و مؤسسات المجتمع المدني، و (مكافحة التعذيب). لماذا تشكل مثل هذه القضايا اهتماماً واستقطاباً لجهود أمنستي؟**

يغطي نشاط العفو الدولية، اضافة الى ما ذكرتموه، العديد من مجالات حقوق الإنسان الأخرى. ولسوء الحظ، فإنه في العديد من البلدان، لا تزال هذه الحقوق تخضع لقيود، ولا تزال ممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة مستمرة، بالرغم من وجود ضمانات وطنية. ان الحق في حرية التعبير، ودور المدافعين عن حقوق الإنسان، يمثلان القاعدة الأساسية للمطالبة بحقوق أخرى وحمايتها.

**سؤال أخير : يلحظ في تقاريركم وبياناتكم الإشارة الى نزعات إثنية او مذهبية، كالقول بأن هذا المعتقل كردي او سني او شيوعي، ما يؤجج بنظر البعض الاشتباك الطائفي والعرقي، ولا يفهم كثيرون الإصرار على استخدام هكذا مفردات. ومن جهة أخرى هناك من يتهم أمنستي بانها لا تستخدم مفردات دقيقة في توصيف الحالات وحوادث الانتهاك مثل: (التنكيل / القمع / القوة المفرطة).. والتي قد لا يتناسب استخدامها مع الواقع بالضرورة، أي ان هناك مبالغة في استخدام الألفاظ والعبارات؟**

تقتصر اشارة العفو الدولية إلى الخلفية العرقية أو الدينية للحالة المعنية، فقط عندما تكون هوية الفرد جزء من السبب في التعذيب أو التمييز ضده، أو حرمانه من حقوقه. ان استخدام العفو الدولية لمصطلحات مثل التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو الاستخدام المفرط للقوة، يستند الى القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. في كثير من الحالات، قد تتواءم التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، ومع ذلك فإن ممارسات قوات الأمن في معاملة المعتقلين قد ترقى أحياناً الى مستوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو الاستخدام المفرط للقوة.

## بواعث قلق "أونستي" في تقرير

## الحكومة: التقرير قدّم صورة خاطئة ونرّجّب بالتعاون

ومن توصيات تقرير العفو الدولية: إجراء تحقيقات وافية بشأن مزاعم التعذيب والوفاة في الحجز، وتعويض الضحايا وأقاربهم بشكل مناسب. وكذلك إعادة المحاكمات لكل من أُدين في محاكمة لم تستوف شروط المحاكمة العادلة؛ وضمان

القمع، حسب تعبيره، وتقلّصاً في مساحة الحريات العامة خاصة في حرية التجمع والإحتجاج السلمي، وأشار الى مضايقة وملاحقة النشطاء قضائياً، وما لمسه من قيود على المنظمات غير الحكومية، إضافة الى ما أسماه التقرير استهدافاً للجمعيات

السياسية، وقيّم قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتمده الحكومة في الفترة القريبة الماضية.

وأفرد التقرير مساحة لاستعراض موضوع إلغاء الجنسية، سواء من قبل وزارة الداخلية او المحاكم، وكذلك موضوع الإعتقال التعسفي، وأوضاع السجون، ليختتم بتوصيات في كل هذه المواضيع التي تعدّ من بواعث القلق، من أجل معالجتها وتصحيحها.

ورأى التقرير أن هناك فشلاً في تحقيق إصلاحات حقوقية أساسية، وأن هناك أزمة مستمرة تحتاج

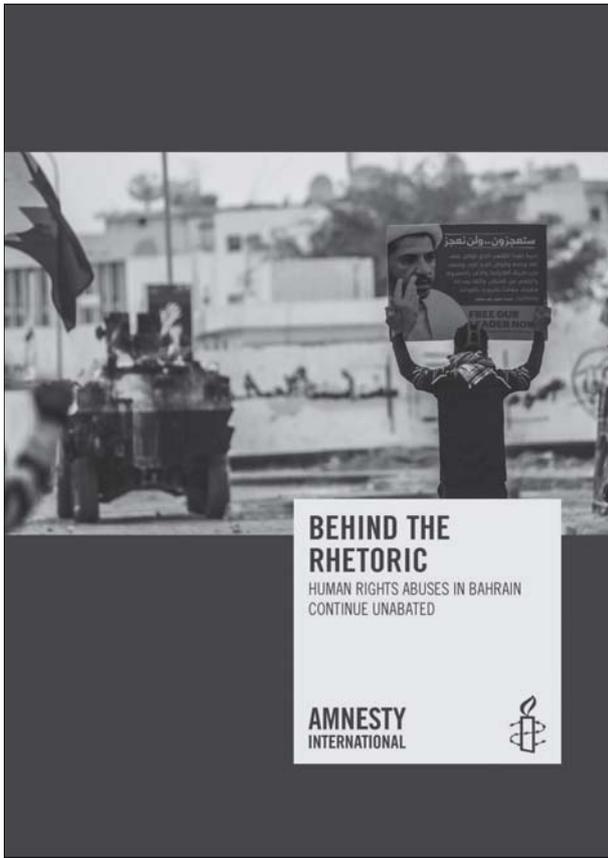
معالجتها الى: مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية؛ والافراج عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم بشكل قانوني لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛ والبدء بإصلاحات شاملة للسلطة القضائية من أجل ضمان الحياد الكامل والاستقلال عن السلطة التنفيذية.

أصدرت العفو الدولية تقريراً مطولاً عن حالة حقوق الإنسان في البحرين بعد زيارتين قامت بهما، والتقت بالمسؤولين وكافة مؤسسات المجتمع المدني، إضافة الى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها.

استعرض التقرير، الذي حمل عنوان: (ما وراء العبارات الجوفاء: انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مستمرة).. تطورات حقوق الإنسان منذ أحداث ٢٠١١، وتداعياتها، واعتمد بشكل كبير على توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والذي صار يعرف بإسم (تقرير بسيوني) الذي اعتمد كميّار لتقييم الأوضاع في البحرين، في شتى الجوانب التي تم التطرّق إليها.

تقرير العفو الدولية استعرض بواعث قلقها والتي شملت وجود انتهاكات وحالات تعذيب وسوء معاملة، إضافة الى محاكمات النشطاء والتي لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وخصص التقرير مساحة واسعة لموضوع حرية التعبير في البحرين، وغياب قانون واضح وعصري لتشكيل الجمعيات، كما وثّق التقرير حالات عمّا أسماه بالتهرب من المساءلة؛ وأشار الى قيام عناصر معارضة للحكومة بتفجيرات وأعمال عنف والقاء قنابل استهدفت قوات الأمن.

ناقش التقرير الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي قامت بها حكومة البحرين، بما فيها مكتب التظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها، وقيّم أداءها منذ تأسيسها، كما بين النواقص في كل واحدة منها، وقدم التوصيات بشأنها. لكن التقرير أيضاً لاحظ استمراراً لمناخ



تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب؛ ورفع الحظر عن الاحتجاجات السلمية، وكذلك رفع القيود عن حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ واعتماد قانون للمنظمات غير الحكومية يحترم ويحمي الحق في حرية تكوينها، والتأكد من أن جميع منظمات حقوق

الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، قادرين على القيام بعملهم بحرية. ودعا التقرير إلى إرشاد الشرطة إلى الالتزام بالمعايير الدولية بشأن قواعد الاشتباك أثناء الاحتجاجات، والتأكد من أن المسؤولين عن إنفاذ القانون يتلقون التدريب المنتظم على أداء واجباتهم التي من بينها احترام وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان. واخيراً طالب التقرير بالسماح للمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، لزيارة البحرين؛ والتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية وإفساح الطريق لزيارتها إلى البحرين.

## الرد الرسمي على التقرير

الحكومة البحرينية، وفي بيان لها في ١٦/٤/٢٠١٥، قالت أنها تلقت تقرير العفو الدولية، وأنها بصدد مراجعة محتواه والتوصيات الواردة فيه «بما في ذلك سلسلة المزاعم، مجهولة الهوية التي تضمنها»، وأكدت في نفس الوقت التزامها الراسخ بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو ما أثبتته على مدى السنوات الأخيرة. وأضاف البيان: (تؤكد حكومة مملكة البحرين، أنه بالرغم من تعاونها الكامل خلال فترة زيارة وفد منظمة العفو الدولية، وما تلى ذلك من إعداد للتقرير، إلا أن التقرير لم يعكس الحقائق التي تم تناولها بكل شفافية ووضوح، والذي يبدو أنه أعد ونشر على عجل لغاية لفت اهتمام الهامة التي قدمتها الحكومة حول العديد من النقاط). ورأى الموقف الحكومي أن التسرع في إصدار التقرير أوجد «نواقص كثيرة كان يمكن تفاديها بسهولة». ولا حظ البيان الحكومي أن تقرير العفو الدولية أقر «بصفة عابرة» وجود إصلاحات

مؤسسية وقانونية أساسية اتخذتها البحرين في السنوات الأربع الماضية، وأنه وصفها بأنها «خطوة هامة إلى الأمام».. لكنه «تجاهل الخطوات الهامة للغاية التي تم تحقيقها، والعمل الذي تم إنجازه، بالشراكة مع الخبراء الدوليين، والحكومات الداعمة لخطوات البحرين في التطوير والتنمية»، والتي توجت بإنشاء عدة مؤسسات حقوقية، وآليات رقابة مستقلة، تشمل الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة

مجال حقوق الإنسان». وانتقد البيان الحكومي البحريني منظمة العفو الدولية، لأنها «قدمت صورة خاطئة جوهرياً عن التزام البحرين بالحقوق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، وهذه الحقوق محمية بدستور البحرين، والحكومة مستمرة في دعمها بقوة»؛ غير أن حكومة البحرين «مثل أي حكومة مسؤولة أخرى، لن تتسامح مع أعمال العنف أو التحريض على أعمال العنف، والتي ترتكب تحت ستار حرية

The screenshot shows the Bahrain News Agency website. The main headline reads: "رد حكومة البحرين على ما جاء بتقرير منظمة العفو الدولية" (Bahraini government response to Amnesty International report). The article text is in Arabic and discusses the government's reaction to the report, mentioning that it received the report on 16 April and is reviewing its content and recommendations. It also notes that the government is committed to human rights and has taken steps to improve its legal and judicial systems.

التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة والعدالة. وقال الرد الرسمي بأن تلك المؤسسات حظيت - بالرغم من حداثة عهدها - بإعتراف دولي، شمل الاتحاد الأوروبي، الذي منح جائزة "شاليو" لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي للعام ٢٠١٤.. إلى الأمانة العامة للتظلمات، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكداً أن دول الإتحاد الأوروبي «تضع معايير عالية في

التعبير، والاحتجاج السلمي»، مشدداً على أن من واجبها «أن تحمي جميع المواطنين والقاطنين والزوار، ولن تقدم أي اعتذار لقيامها بذلك، وستتصدى لهذه الممارسات ضمن إطار القانون». وختم الرد الرسمي بالقول: «لدى البحرين سجل حافل من الانفتاح والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان، والدول الحليفة، والأمم المتحدة، وسوف يستمر هذا التعاون والترحيب بالتقارير الدقيقة والواقعية والمهنية المحايدة، عن التطورات والإنجازات في البلاد».

## إشكالية العلاقة بين البحرين والمجتمع الحقوقي الدولي

هذه الأسئلة قد لا تكون دقيقة، فالأصل في العمل لهذه المنظمات هو (الضغط) والبحث عن النواقص، وتحقيق المزيد من النتائج لمن تدافع المنظمات عن حقوقهم، وقد يأتي بعض المديح للحكومة بشكل عابر وفي السياق العام، ولكن ليس من مهمات هذه المنظمات غير الحكومية، ان تخصص مساحة كبيرة للمدح والإشادة والإطراء، بقدر ما هي مهمة بتتبع مواطن نقص أخرى في أداء السلطات، تريد تلك المنظمات سدّها، والانتقال الى مرحلة مطلبيّة تالية.

**ثانياً -** إن الإتكاء على مفهوم (سيادة الدولة على أرضها وشعبها) لمواجهة مزاعم الانتهاكات ما عاد مُجدياً كمبرر لمنع المنظمات الحقوقية الدولية من التدخل في الشؤون الداخلية لأيّ دولة في العالم؛ كما لم يعد مفهوم السيادة صالحاً للإستخدام بتوسّع، بحيث يمكن القول بأن دولة ما لها الحق في أن تفعل ما تريده على أرضها وبين شعبها.

القول باستنكار: لماذا يتدخل الآخرون في شؤوننا؟ أو مخاطبة المجتمع الحقوقي الدولي على أساس انه يحق للدولة أن تفعل ما تريد حين تواجه بانتقادات، والإصرار أحياناً على أن الحكومة تقوم بتنفيذ القانون المحلي.. هذا النوع من الردود يتحدث عن عالم افتراضي غير موجود في العلاقات الدولية المعاصرة. لماذا؟

لأن موضوع حقوق الانسان، وبعض الموضوعات الأخرى، صارت جزءاً من القانون الدولي، وضمن شرعة الأمم المتحدة، والاتفاقيات التي انضمت اليها الدول، وبالتالي فإن عدم تطبيق هذا القانون يعد اخلاقاً بالتزامات الدولة. في الماضي لم تكن الدول تهتم بالقانون الدولي إلا فيما يتعلق بتنظيم العلاقات مع غيرها من الدول، وكان بإمكان كل دولة ان تفعل ما تشاء داخل أراضيها وبين شعبها. اليوم الموضوع تغير، فالمجتمع الدولي وضع آليات ملاحقة ومحاسبة ورصد ومتابعة، بل ومحكمة أحياناً، ولم يعد الشأن الداخلي حكراً على الحكومة وحدها.

أصبحنا في عالم يشترك في حمل ذات المفاهيم الحقوقية، في حين ان الجمعيات او المنظمات الحقوقية تحمل ذات الهموم في

لما كان الموضوع الحقوقي البحريني بتداعياته الخارجية، قد شكّل جزءاً كبيراً من نشاط الحكومة البحرينية في السنوات الماضية، ومن اهتماماتها، وعليه انصبّت جهودها لتطويره وتحقيق إنجازات بشأنه، والتصديّ للتحديات التي تواجهها لتحقيق غاياته منه. فإن من الضروري بمكان أن يجد المعنيون بهذا الملف الحقوقي، وما يتعلّق به سياسياً وإعلامياً معرفة آفاقه والسبل التي ترفد جهودهم في تحقيق الغايات الحقوقية المنشودة.

بنظرائه من منظمات مشابهة في الداخل والخارج، وقيم المؤتمرات، وينتقد النقص الحكومي وبطء الاستجابة.. وهكذا.

كل هذا يعني أن المنظمات غير الحكومية تقوم بعملية ضغط متواصلة، فكلما حققت السلطات مطالب معينة، جاءها ضغط آخر لتحقيق مطالب أخرى، ولا يقف السقف إلا عند



المعايير الدولية التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وانضمت لها الدولة. وحتى لو لم تنضم دولة ما لمعاهدات دولية بعينها، فإن الضغط عليها لا يتوارى ولا ينتهي، بل يمارس بحقها ضغط محلي وخارجي لكي تنضم الى تلك المعاهدات وتلتزم بها. حدث هذا في البحرين وغيرها، ولزال يحدث في عشرات الدول من العالم.

من هنا يجب أن لا يستنكر صاحب القرار والمسؤولون في جهاز الدولة وجود ضغط من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كانت محلية أو خارجية. لا يجب أن يسألوا: لماذا لم يوقفوا تقديم لنا؟ لماذا لم يقدرنا جهودنا؟ لماذا يسلبون الضوء علينا وحدنا؟ لماذا التركيز على النواقص والسلبيات وعدم النظر الى الايجابيات والانجازات؟

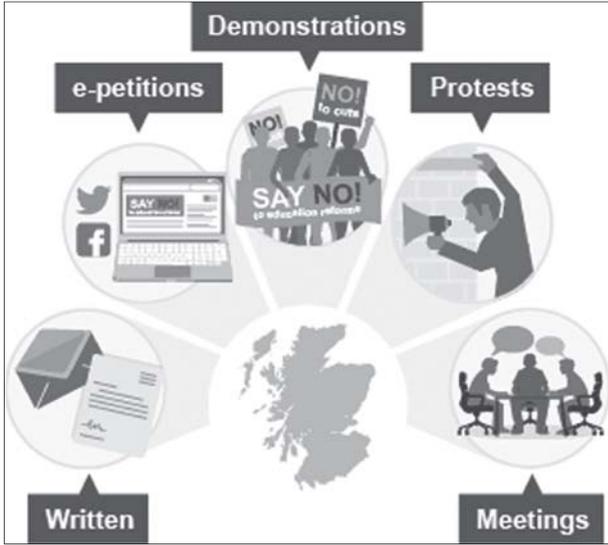
هناك جملة من الملاحظات الأساسية النظرية، حول الموقف من المنظمات الحقوقية الدولية:

أولاً - ان المنظمات الحقوقية هي منظمات ضغط، Pressure Groups، وقد كانت تُسمى هكذا الى وقت قريب، قبل ان يعاد تسميتها الى منظمات المجتمع المدني، او المنظمات غير الحكومية NGOs. كل المنظمات الأهلية او الحقوقية، وفي أي بلد من بلدان العالم، هي في واقعها (منظمات ضغط)، بمعنى أنها تمارس الضغوط على من بيده السلطة لتحقيق أهداف محددة، تعود بالفائدة إما على أعضائها، كالمنظمات المعنية بالدفاع عن مصالح الأطباء او المهندسين او الصحفيين، او النقابات وغيرها. أو هي تمارس عملية الضغط على صانع القرار على اساس تطوير وضع ما من أجل الصالح العام، كمنظمات البيئة او حقوق الانسان، أو غيرها.

يقوم عمل منظمات الضغط هذه، على حشد الطاقات والجهود، واستخدام الاعلام، والضغط على اعضاء البرلمان والوزراء ومن هم في مواقع المسؤولية، وتكتيل الرأي العام المحلي والخارجي - احياناً، لتحقيق أهدافها.

وحكومة البحرين حينما أسست المجال لتأسيس مئات الجمعيات غير الحكومية، كان يفترض معها انها تتوقع أن تأتيها ضغوط، لاصلاح سياسات، أو تعديل تشريعات، أو تطوير أوضاع وهكذا.

فالدافع عن المرأة أو البيئة أو العمال أو اصحاب الاحتياجات الخاصة، أو غيرهم، سيقوم بعمله الأساس، حيث سيسلط الضوء على مواقع النقص في أداء الحكومة وتشريعاتها، ثم يقوم بتنوير الناس بمعاونة من يدافع عنهم، ثم يحشد عمل والتطوع لتحقيق الهدف، ثم يخاطب السلطات من أجل ذلك، ويستعين



بشأن موضوع داخلي محدد، جاء وفق تلك المعاهدات.

ومما يعنيه هذا، أن عزل المواطنين أو المنظمات الحقوقية عن تأثيرات العالم الخارجي الحقوقي، أمر غير ممكن. فهناك مشترك كبير في المفاهيم والآليات والأدوات، تشارك فيه الانسانية بأكملها؛ وحتى لو فكرت دولة ما بإلغاء المنظمات غير الحكومية المحلية كلية، او منعت ظهورها ابتداءً، فإن هذا لا يغير من حقيقة ان هناك منظمات حقوقية

دولية ستدافع عن حقوق الناس، وستنتقد الحكومات على فعلها، وستنسق مع الناشطين المحليين، الذين لن يتوقفوا عن نشاطهم الحقوقي بفعل الحظر، وسيواصلون تواصلهم عبر وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، وهو ما لا يمكن لدولة ان تسيطر عليه وتمنعه.

وعليه، لا تستطيع اي دولة ان تعزل نفسها

الدفاع عن البشر أياً كانوا وأينما كانوا. وفي ظل العولمة تكثرت المنظمات التي تعمل في نفس الحقول (بيئة، حقوق انسان، المرأة، الصحفيين) بحيث اصبحت المنظمات المحلية الحقوقية جزءاً عضويًا من مجتمع حقوقي كبير في العالم، واذا ما تعرّض اي جزء من هذا المجتمع الحقوقي الكبير، تداعت له سائر الأعضاء بالدفاع والمناصرة والحماية.

من جهة اخرى، صارت الدولة تُخضع قوانينها المحلية لتوائمتها مع القوانين الدولية، وليس من الصحيح أن يحتجّ أحدنا بالقانون المحلي، في حين ان الدولة نفسها انضمت الى معاهدات واتفاقيات تلزمها في بعض القضايا بخلاف القانون المحلي، وتفرض عليها تعديل قانونها لصالح القانون الدولي.

هذا يعني أن الدولة لا تستطيع ان تنفك أو تنفصل ثقافياً وحقوقياً وقانونياً عما يجري في العالم، حتى ولو لم تنضم الى معاهدة بعينها، والسبب ان الأكثرية من المجتمع الدولي قد انحازت وانضمت اليها، فتصبح الدولة ملزمة بها أدبياً وعرفياً (بالطبع تستطيع ان تتحفظ على مواد معينة من دون الاخلال بجوهر المعاهدة). وهذا يعني أيضاً، ان على الدولة - أي دولة - ان تخاطب المجتمع الحقوقي الدولي بلغته، ووفق معاييرها، وان تتفهم نصوص الاتفاقيات الدولية حينما يتدخل الآخرون

عن المفاهيم العالمية، ولا عن القانون الدولي الحقوقي الذي تم بنيانه عليها، ولا أن تنأى بتأثيرات ذلك على سياساتها وأوضاعها المحلية. وسواء كان خيارها التعاون او المقاطعة مع المجتمع الحقوقي الدولي، فلن يغير ذلك شيئاً من تلك التأثيرات. ان كل الخيارات لها تبعات، والخيار امام الدول ليس التمييز بين الأبيض والأسود، وإنما أي الخيارات أكثر فائدة، او أقل ضرراً.

## نقاش حول البحرين

لا تناقش قضايا حقوق الإنسان لبلد ما في إطار ضيق، بل في عالم واسع، يشمل الإعلام والمنظمات الدولية والبرلمانات؛ حيث تعتبر قضية حقوقية في بلد ما، شأنًا داخلياً في بلد آخر يناقشه في البرلمان، كما هو في بريطانيا وألمانيا وأمريكا، وغيرها. هذا نموذج من النقاشات حول البحرين؛ وهذه الأسئلة والإجابات تعكس بواعث القلق وجوانب التقدم في القضايا المطروحة.

النائب ستيف مكابي يسأل وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، توبياس ايلوود، حول التعذيب في البحرين. الجواب (٢٠١٥/٣/٥): تناقش المملكة المتحدة بانتظام قضايا الإصلاح مع حكومة البحرين. التقت وزيرة الدولة البارونة انيلاي وزير العدل البحريني وناقشت معه اهمية محاسبة ضباط الشرطة المتهمين في سوء المعاملة، وأثار سفيرنا لدى مملكة البحرين مخاوفنا بشأن مزاعم التعذيب وسوء المعاملة مع الوزراء البحرينيين. وازافة الى التعبير عن هذه المخاوف، فان المملكة المتحدة تقدم مساعدة عملية لحكومة البحرين لمنع استخدام التعذيب، ومعالجة مزاعم استخدام التعذيب. وتقدم المملكة المتحدة الدعم للامانه العامه للتلزمات ولوحدة التحقيق الخاصه في وزارة الداخليه، ولكل منهما مسؤوليه التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد أفراد الأمن. عندما

يتم توجيه مثل هذه الادعاءات، نشجع حكومة البحرين للتحقيق فورا وبدقه ونزاهة ومحاسبة اي شخص تمت ادانته بمثل هذه التهم.

النائب جيريمي كورين يسأل وزير الدولة لشؤون الأعمال والابتكار والمهارات، ماثيو هانوك، حول التدابير المتعلقة ببيع المعدات الدفاعية التي قد تستخدم ضد المدنيين في البحرين. والجواب (٢٠١٥/١/٧): لدينا اكثر الأنظمة صرامة على الصادرات، وفقاً لمعايير الترخيص الموحدة للاتحاد الأوروبي في تصدير الأسلحة. تستمر الصادرات إلى البحرين في خضوعها لفحص دقيق، ولا سيما في ظل المعيار الثاني الذي يتعلق باحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقانون الإنساني الدولي.

سؤال من النائب جيم كاتينغهام موجه لـ (توبياس ايلوود) حول الخطوات التي اتخذت لتشجيع الحقوق المدنية والديمقراطية في البحرين. فكان الجواب كالتالي (٢٠١٥/١/١٢): ناقشت وسعادة وكيل وزارة الخارجية السيد عبدالله عبد اللطيف التقدم في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والاستعراض الدوري، واتفقنا أن تواصل المملكة المتحدة المساعدة لبرنامج الإصلاح في البحرين، مع التركيز المستمر على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون خلال العام ٢٠١٥. كما ستواصل الحكومة البريطانية تشجيع حكومة البحرين للبناء على نجاح الانتخابات الأخيرة، والمضي قدماً في مزيد من الإصلاح للنهوض ببرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

## الجهات الفاعلة حقوقيًا، وآليات العمل الحقوقي

المعنيين حقوقيًا في كل البلدان، سواء كانوا مجتمع مدني، أو حكومي، أو حتى أفراد حقوقيين أو مدافعين عن حقوق الانسان.

قرارات تجاه دولة ما او قضية حقوقية ما. أي أنها تؤثر في تلك المؤسسات الحقوية. هذه الدول لا تعمل في عالم منعزل، فهي

مع من تتعامل الدول في الشأن الحقوقي؟ هناك طيف واسع من المؤسسات والدول على مستوى العالم، يضمّ عشرات الألوف من المؤسسات والمنظمات في كافة التخصصات، ولكن لإعطاء صورة مصغرة لهذا العالم الحقوقي، نذكر باللاعبين الأساسيين:

١- أجهزة الأمم المتحدة، وبالتحديد المفوضية السامية لحقوق الانسان، ومجلس حقوق الانسان، والوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة، كمنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. كل هذه المؤسسات لها جوانب حقوقية لا يجب إغفال دورها وأهميته.

٢- المنظمات الحقوية الدولية، غير الحكومية، والتي تعمل في إطار دولي (أمستي/ هيومان رايتس ووتش/ هيومان رايتس فيريست/ الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان/ المادة ١٩/ المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب/ هيومان رايتس ديفنדרز، وغيرها).

٣- الدول، أو بعض منها، وهي الدول الكبرى الغربية تحديداً والتي تميل الى تطبيق نموذجها ورؤيتها عبر استخدام معايير حقوق الانسان والديمقراطية. هذه الدول لديها تأثير على اجهزة الأمم المتحدة، وعلى الاعلام الدولي، ولديها قدرة على فرض عقوبات على الدول، وعلى الاستثمار السياسي لأخطاء خصومها حقوقيًا، كما أن لها تأثير على المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وعلى المنظمات الحقوية غير الحكومية الدولية وحتى المحلية في بعض البلدان، وذلك من جهة التمويل، والتعليم، وإكساب الخبرات عبر التدريب. أيضاً فإن هذه الدول الغربية، لديها رصد خاص عبر سفاراتها للمنظمات غير الحكومية وأوضاع حقوق الانسان في كل دولة، وتصدر بعض وزارات خارجيتها تقارير فصلية وسنوية، كجزء من عملها، كون موضوع حقوق الانسان صار جزءاً محورياً من سياستها الخارجية.

لكن هذه الدول، تتعرض أيضاً الى ضغوط محلية من منظمات حقوقية او برلمانات او اعلام، او حتى احزاب منافسة، وذلك لاتخاذ



### مسار وآليات القضية

#### الحقوية:

تمثل المنظمات الحقوية طرفاً او جزءاً من سلسلة ضغط، قد تبدأ بشخص واحد في دولة ما، لتصل تموجات عمله الى أعلى سلم النشاط الدولي.

أ- قد تبدأ القضية بخبر عن وقوع تجاوز حقوقي مثلاً. يلتقطه الناشط الحقوقي، فيطالب - محلياً - بالتحقيق فيه وايقاف التجاوز، ثم ما يلبث ان يشيع الخبر، ويوصله هو أو آخرون الى المنظمات الحقوية المحلية والمؤسسات الحقوية الدولية الأخرى المهمة به.

ب - في الداخل، يتم تكتيل الأنصار ضد التجاوز الذي حدث، وحسب أهميته، قد تقوم مظاهرات، أو اعتراضات اخرى، قانونية أو شعبية على الأرض. وبحسب الاستجابة الرسمية يكون رد الفعل تصاعدياً او تنازلياً.

ج - في الداخل أيضاً: اما يمضي التجاوز وفق آلية قانونية، فيتخذ الأمر مسارا قضائياً معيّنًا، فيشتغل المحامون، والى جانبهم تشتغل

تمارس الضغط، مثلما يُمارس عليها ايضاً، سواء تعلق الأمر بسجلها الحقوقي هي، أو سجل حلفائها.

٤- المنظمات الحقوية الاقليمية والمحلية، كالمنظمة العربية لحقوق الانسان، ومركز القاهرة لحقوق الانسان، والمنظمات الحقوية الموجودة في كل بلد في العالم. هذه جميعاً لها علاقة بأجهزة الامم المتحدة، وبالادول، وبالمنظمات الدولية الحقوية، وبالتالي فهي شريك في منظومة حقوق الانسان العالمية، ولا يمكن فصلها عنها، أو التقليل من شأنها، أو النظر اليها كأداة بيد دول أخرى.

٥- المنظمات المهنية المحلية والاقليمية وكذلك الدولية منها بشكل خاص: كمنظمة المحامين الدوليين؛ واتحاد النقابات الدولية؛ اتحاد نقابات الاطباء الدوليين؛ مراسلون بلا حدود؛ منظمة الشفافية الدولية؛ وغيرها.

هذه الجهات كلها معنية بما يجري في البحرين وغيرها من الدول. وكلها تقوم بالمراقبة، وتتابع الشكاوى، وتمارس الضغط، وتطالب بالإصلاح، وتتصل بالإعلام، وتضغط على الدول، وتصدر التقارير، وتتواصل مع

القوى السياسية التي قد تستثمر الحدث، فتنقذ السلطات، ويروج الخبر في الاعلام الشعبي والالكتروني. اما اذا لم توضح السلطات المعنية سبب التجاوز، او لم تقم بتوضيح موقفها، أو تعديل سلوكها، او تباشر بالتحقيق في القضية المثارة، وعمدت الى الالتزام بالصمت، فإن الأمور تتفاقم وتكبر ككرة ثلج. ايضاً يحدث ذات الأمر، اذا ما كانت التبريرات غير مقنعة للرأي العام المحلي والدولي.

د - على الطرف الآخر، تلتقط المنظمات الحقوقية الدولية الخبر، فتشره في كثير من الأحيان، كما تفعل المنظمات الإقليمية العربية ذلك، ويصبح خبراً شائعاً في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بالمنظمات الحقوقية الدولية، فإن كان التجاوز صغيراً.. سجلته واحتفظت به ليكون ضمن التقرير السنوي، أو ضمته الى تجاوزات أخرى قد تظهر في بيان صحفي. اما اذا كان التجاوز كبيراً، فيستدعي ذلك عدة أمور، تبدأ بالإتصال بالسلطات الرسمية. هنا فإن العديد من الدول تتجاوب مع الاتصال، فتوضح موقفها في حينه بدون تأخير، وتقوم بحل المشكلة ان كانت صحيحة، او تكون قد وضحت ملاسبات الأمر، فتقتنع تلك المنظمات وينتهي الأمر. اما في الدول التي اعتادت على التأخير وعدم الاستجابة، فإن المنظمات الدولية ترسل لها رسالة، وتنتظر الجواب، وفي الغالب لا يأتي

الجواب أو يأتي متأخراً جداً، فتصدر المنظمات الحقوقية الدولية بياناً او تنديداً بالانتهاك الذي قامت به الدولة المعنية، وتعتبر تلك المنظمات ما وصلها من معلومات صحيحاً - وإن كان من طرف واحد - وتبني عليها مواقفها.

هـ - في بعض الأحيان يكون التجاوز كبيراً وغير قابل للتبرير او الإنتظار أياماً، كاعتقال شخصيات كبيرة ومعروفة، او وفاة اشخاص تحت التعذيب، فإن المنظمات الدولية في الغالب تسارع الى اصدار بيانات عاجلة (Urgent Action)، وفي نفس الوقت تواصل التحقيق، وترسل الرسائل للسلطات المعنية.

و - البيان العاجل يعني تعبئة كل انصار المنظمات الحقوقية في دول العالم ضد الانتهاك المعني والدولة التي قامت به. فيتحرك آلاف من الأشخاص دفعة واحدة باتجاهات شتى: يكتبون الى السلطات المعنية مباشرة، او الى سفاراتها في الخارج، او يتصلون بالإعلام في بلدانهم لترويج الخبر، او يتصلون بسياسيهم لاتخاذ مواقف، واحياناً يتم تحريك البرلمانات، او القيام بفعاليات امام السفارات او في ندوات أو غيرها. كما يتم الاتصال بأجهزة الأمم المتحدة، وبكل المنظمات الحقوقية الأخرى لتشاركها نفس القضية، ولتقف معها نفس الموقف. وقد يتكرر

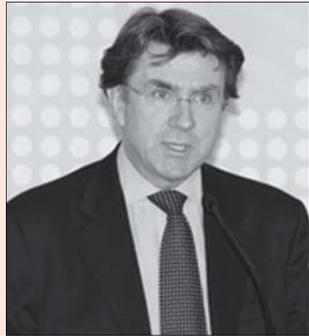
مثل هذا النداء العاجل حسب تطورات القضية، ليصل تالياً الى الحكومات في المحافل الدولية، وتثار القضايا نفسها اثناء زيارات مسؤولين اجانب الى الدولة المعنية، فيطلبون اشارة موضوع الانتهاك مع المسؤولين وهكذا، تبقى المسألة حية لسنوات.

ك - قد تذهب قضايا الانتهاكات الى حدود أبعد من هذا؛ فبعد ان يتشبع الرأي العام الدولي بأخبار الانتهاكات، وبعد ان تضرر الدولة المعنية سمعتها، يتم التضيق عليها سياسياً من خلال اجتماعات مجلس حقوق الانسان، أو أثناء المراجعة الدورية الشاملة، وقد تظهر محاولات اصدار قرارات او بيانات مشتركة، ثم تقوم المنظمات بالمطالبة بتخفيض التعاون السياسي او الاقتصادي او الاستراتيجي مع الدولة المنتهكة، وقد يصل الأمر الى المشاغبة عليها، والمطالبة بمعاقتها، ومحاصرتها سياسياً، واعلامياً، وربما وصل الوضع الى تبرير شن حروب (سوريا العراق) او الاكتفاء بالقطيعه الدبلوماسية والتضييق (كوريا الشمالية/ فنزويلا/ ايران/ كوبا/ روسيا).

إن إدراك هذه السيرة في العمل الحقوقي، تفرض على الدول أن لا تمارس ابتداءً أية انتهاكات، وان تعالج الثغرات القانونية لديها، وأن تحل بالسرعة المطلوبة قضايا التجاوزات حتى لا تتضخم فتعطي أثراً كبيراً يتطور سلبياً على الصعيد الدولي.

## سفير بريطانيا: ندعم الإصلاح في البحرين

للأحداث) بمقر معهد الدراسات القضائية والقانونية، بالتعاون بين السفارة والنيابة العامة: (من المشجع حقاً أن نرى هذا المستوى من الاهتمام من قبل السلطات البحرينية لموضوع العدالة الجنائية للأحداث، الذي هو جزء حيوي من برنامج الإصلاح القضائي في البحرين، والذي يحظى بالدعم الكبير من قبل المملكة المتحدة، والهدف الرئيسي من هذه الورشة هو تبادل الخبرات فيما يخص العدالة الجنائية للأحداث والممارسات بين البحرين والمملكة المتحدة، وتعزيز النقاش مع السلطات القضائية بشأن أفضل الممارسات والإصلاح في هذا الجانب).



قال السفير البريطاني في البحرين إيان لينزي: (على مدى السنوات الثلاث الماضية، لعبت بريطانيا دوراً مهماً، كشريك استراتيجي للبحرين في سبيل تقديم المساعدة لدعم رؤية الإصلاح التي يقودها العاهل البحريني وسمو ولي العهد. وقد قامت بريطانيا بذلك انطلاقاً من علاقات الصداقة الحميمة، بغرض المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي أوصلت بها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق). وتابع السفير: (نظراً لحجم المهمة التي واجهت البحرين في العام ٢٠١١، فإن الحكومة البريطانية رأيت ضرورة دعم البحرين، وتمثل ذلك في دعم عمل السلطة القضائية، وفي مجال حقوق الإنسان، والسجون، والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب). موضحاً بأن بلاده لعبت دوراً مهماً في تأسيس الأمانة العامة للتظلمات التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة؛ فضلاً عن إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أصدرت تقريراً شديد اللهجة قبل بضعة أشهر. وأضاف السفير الذي شارك في ورشة حول (العدالة الجنائية

## العلاقة مع المجتمع الدولي بين القطيعة والتعاون

الدولي، أنه يؤدي الى تحسين علاقات الدولة مع أصدقائها، ويرفع الحرج عنهم في الدفاع عن سجلها الحقوق.

### دور الجهات الرسمية

#### الاهنية بحقوق الإنسان

**أولاً -** فهم الأسس التي يقوم عليها العمل الحقوقي الدولي؛ وفهم آليات استخدام حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، ومدى تأثيره عليها، وإدراك مآلات التجاوز لحقوق الإنسان، وإمكانية إرتداداته عليها سلبياً.

**ثانياً -** إدراك حقيقة أن احترام حقوق الإنسان داخل اي بلد هو فائدة للبلد نفسه، فهو يطور وضع المواطنين، ويصلح علاقاتهم بحكومتهم، ويمنع التدخل الأجنبي، ويحفظ سمعة الدولة ومصالحها. بهذا المعنى، فإن من الأفضل ان لا تقوم انتهاكات في اي دولة ابتداءً. لكن هذا غير قابل للتطبيق، إذ لا توجد دولة في العالم خالية من الإنتهاكات، مع فارق ان يكون الانتهاك (خطأ أو تقصيراً) فريداً، أو تقصير مؤسسة، أو نقصان تشريع) وبين ان يكون (منهجياً ورسمياً) تتبناه الحكومة نفسها.

**ثالثاً -** ان تمتلك الجهات الرسمية اللياقة والقدرة على القيام بالعمل المطلوب. فليست القصة ادراكها نظرياً فحسب، وإنما أيضاً يجب التعامل معها مهنيًا. فليس من المهنية مثلاً، اعتماد اسلوب نفي الوقائع! ولا من المهنية اعطاء الإعلام معلومات خاطئة بغرض تشويه الآخر، وتبرير انتهاك حقوقه، أو تبرئة الذات والعود وحدها لا تكفي، وإنما تغيير الوضع حقيقة على الأرض.

رابعاً - من الخطأ مصادمة المؤسسات الحقوقية والأجهزة الاعلامية في أي بلد، كأن تنهم بأنها عدوة للدولة أو تتأمر عليها، أو انها عميلة لجهات معينة تدفع لها، أو غير ذلك. يفترض القول عكس ذلك، أي التأكيد على تقدير نشاطها ودورها وحرصها على

وبالتالي - يعتقد هؤلاء - بأن الجهد المبذول في التعاون والانفتاح، اكبر بكثير من النتائج القليلة المكتسبة على صعيد تحسين السمعة.

وهنا نود التأكيد بأن اصلاح الوضع الحقوقي المحلي، هدف نبيل وإنساني وضروري بحد ذاته، لا يفترض أن تنتظر على تطويره أي دولة جزاءً أو شكوراً، ولا يجب ان تقيم انجازها بمدى رضا المجتمع الدولي فحسب، بل المهم النظر الى المجتمع المحلي، اي المواطنين أيضاً، فهم والنظام السياسي المستفيد الأكبر.

وعموماً فإن تحسين سمعة الدولة حقوقياً، ينعكس على اوضاعها الاخرى الداخلية: اقتصادياً واستثمارياً وعلمياً واعلامياً وغيرها.

• ان التعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي هو لصالح الاستقرار الداخلي لأي دولة، فهو من جهة يمنع، او يقلص، حجم التدخل الخارجي، سواء من قبل دول صديقة أو معادية؛ كما أنه يمنع او يقلص، مبررات التدخلات الأكثر ضرراً على الدولة وأمنها، سواء عبر قرارات أممية، او غيره. ونلفت النظر هنا الى حقيقة ان المنظمات الحقوقية الدولية، لديها من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على تحفيز نشطاء الداخل على العمل والنشاط، وقد فعلوا ذلك في دول اوروبية وأسيوية عديدة، وما عهد الاتحاد السوفياتي، وما يجري في إيران وسوريا عنا ببعيد.

• ان التعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي، يطور أجهزة الدولة من خلال الخبرات، ويعيد لها الثقة والإعتبار، فتصبح مؤسسات الدولة العامة أكثر فاعلية ومهنية وذات مصداقية، في الطريق الى دولة القانون والمساواة والعدل. كل هذا ينعكس ايجاباً على حياة المواطنين وعلاقتهم بالسيستم.

• التعاون مع المجتمع الدولي الحقوقي، يقوي المجتمع المدني المحلي، ويمنع تسييسه، ويقطع الطريق على الاستثمار السياسي للإنتهاكات داخلياً وخارجياً.

• ومن فوائد التعاون مع المجتمع الحقوقي

هناك جدلٌ في العديد من البلدان التي تشعر بانزعاج شديد من نشاط منظمات حقوق الإنسان الدولية، حول ما إذا كان من المناسب تجاهل المجتمع الحقوقي الدولي ومواقفه تجاه قضايا حقوق الإنسان في البلد المعني، وتحمل تبعات ذلك؛ أو أن من الأفضل تأسيس علاقة سليمة مع ذلك المجتمع، والتعاون معه، ومن ثم الاستفادة منه.

هنا استعراض لوجهتي النظر بشأن الموقف.

• على صعيد سمعة الدولة خارجياً، فإن كل الدول تبحث عن السمعة الحسنة، وإن عدم التعاون مع المجتمع الحقوقي، ومواصلة ممارسة الانتهاكات، يؤدي الى تشويه سمعة الدولة ومصداقيتها بأنها دولة تنتهك حقوق مواطنيها. هذا التشويه لا يقف عند هذا الحد، بل قد يتصاعد الأمر الى معاقبتها سياسياً واقتصادياً. ولا تقف إرتدادات سوء سمعة الدولة في الخارج وبين الأمم، بل لها تأثير سلبي على مواطني الدولة انفسهم، الذين سيتأثرون بما يقال وينقل عن بلدهم وقيادتهم. وبحسب ما هو دارج في السياسة التي يسير عليها عالمنا، فقد يشجع ذلك على ضعف الولاء لبلدهم وقيادتهم، بما يؤثر على شرعية نظام الحكم محلياً، وكذلك شرعيته بين الأمم الأخرى.

هنا تختلف قابلية الدول في تحمل سوء السمعة وما يتبعها، من ازدياد وتضييق عليها وعلى شعبها. وفي بعض الأحيان، وضمن الموازنة بين الأرباح والخسائر، قد تقرر دولة ما عدم التعاون مع المجتمع الحقوقي ولا تلتفت اليه، بتقديرها انها قادرة على تحمل سوء السمعة والضعف، ولكن في كثير من الأحيان يصل الضغط الى حد غير قابل للحمل، فتتراجع في النهاية (المكسيك نموذجاً).

أيضاً، هناك من يرى ان التعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي، لا يغير إلا بشكل طفيف ايجاباً في موضوع تحسين سمعة الدولة، إذ أن المنظمات الحقوقية ومع وجود تعاون، فإنها لا تكف عن النقد،

اهتمامها بحقوق الانسان، ومشاطرتها اهتمامها، ومساعدتها في توفير الحقائق والمعلومات، وإسداء الرأي وغيرها.

## الخلاصة

١/ إن العلاقة مع العالم الحقوقي الدولي تتلخص في أمرين: الأول: انها علاقة حتمية في العلاقات الدبلوماسية الدولية. والثاني، أنه لا يمكن التنصل من آثار نشاط المجتمع الحقوقي الدولي على أي دولة كانت، ولكن يمكن تعديل توجهات عمل هذا المجتمع بما يخدم البلد المعني. ولأن للمجتمع الحقوقي الدولي تأثير على كل دولة، فمن الضروري

ان تكون للبحرين علاقة ما معه، تحدد هي اطارها ومعناها واتجاهاتها بما يخدم مصالحها. يجب أن لا تكون هناك قطيعة تؤدي الى المزيد من الخسائر في مكانة الدولة وسمعتها واستقرارها.

٢/ يجب تحسين الوضع الحقوقي الداخلي في كل دولة، فكلما زادت الانتهاكات او الأخطاء، كلما كان لدى الطرف المقابل أدوات ووسائل وأدلة تلحق بالدولة المعنية الضرر. ان تحسين الوضع الداخلي غاية نبيلة في حد ذاتها، سواء طالب بها العالم الحقوقي ام لا. على الدولة ان تصلح ممارساتها وتطور من تشريعاتها وأدائها.

٣/ أن لا تتوقع الدولة او اجهزتها المعنية بحقوق الانسان، مديحاً، كما لا يجب أن تجعل

هذا المديح المعيار الأساس في التعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي، ولا أن تجعل أداءها الحقوقي موضع مساومة مع الخارج، بل عليها ان تؤديه كواجب أية دولة تجاه مواطنيها، وتؤديه على اساس قناعتها بحقوق مواطنيها، وأنه الصالح لرفاهيتهم واستقرار بلدهم، ولتوطيد علاقتهم مع قيادتهم.

٤/ أن تجيد الأجهزة المعنية في الدولة الأداء فيما يتعلق بموضوع حقوق الانسان على المستوى الاعلامي والسياسي، وان تفهم الأبعاد الانسانية والأخلاقية والقانونية في نشاطها وممارساتها. بمعنى آخر، أن تكون الأجهزة المعنية مسلحة بالمعرفة والمهارة في كل ما يتصل بموضوع حقوق الانسان على الصعيد الدولي.



الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي عهد البحرين

وشامل ومتعمق في طبيعة هذا التهديد الإرهابي لتركيز جهودنا نحو تحقيق هدفنا المشترك بالتفعيل الاستراتيجي لإمكانيات مصادرها إذا ما أتت مجتمعة، وبذلك تتمكن من المحاسبة الفاعلة لهذه الأيديولوجيات الإجرامية التي تضع نفسها فوق مستوى البشر، بادعاء أن لديها تفويض إلهي لممارسة الحكم.

مع الأسف، فإننا سواجده لفترة طويلة هؤلاء الثيوقراطيين الهمجيين الذين لا ينتمون لعصرهم. سينحصر مد هذه الجماعات ولكن لا يجب أن نغفل عن محاربة وهزيمة الأيديولوجية التي يستندون عليها، كما يجب التخلي عن مسمى "الحرب على الإرهاب" وتركيز جهودنا على مجابهة تصاعد هذه الثيوقراطيات الفاشية الآتمة.

## مكافحة الثيوقراطيين الجدد

تقترن الأيديولوجية الدينية والحكم بقوة السلاح من غير أسس قانونية، وما يدعم ذلك هي المكاسب التي يحوزونها من أنشطتهم الإجرامية، وتسخيرها لصنع كيان حكم مبني على قواعد الوهم. ندرك أنهم انتهازيون يستغلون انتشار الفوضى الاجتماعية والسياسية لمنح المصلين والمهمشين حس الهدف والقيادة. عندما يكون هناك فراغ بسبب انهيار مؤسسات الدولة، تأتي هذه الأيديولوجيات المتطرفة لتجد لنفسها الشجرة الملائمة لفرض سيطرتها.

وتنشر الجماعات الإرهابية رسائلها الأيديولوجية عبر عدد من القنوات التقليدية والحديثة معاً؛ بما في ذلك استخدام المنابر والقنوات الفضائية والانترنت، وينقلون عبرها رسائل متواصلة تنشر التعصب والأفكار السمومة. نحن نواجه عدواً يستفيد من أدوات العالم الجديد في مسعاه لتكريس تركة مفاهيم القرن السابع عشر ولذا لن نتمكن من مجابتهم باستخدام الوسائل القديمة لوحدها، بل بإيجاد منظومة جديدة من الخطوات العملية، على النطاقين الحديث والتقليدي.

لا بد من إعادة النظر بشكل ممنهج

حتى الآن لم نقرب من فهم وهزيمة هذا العدو المشترك (الإرهاب) الذي لا زال يُعَرَّف مبدئياً بما يحوزه من تكتيكات الإرهاب والتعدي على ما يعنيه الإسلام. الإرهاب ما هو إلا أداة لمعتنقي الأيديولوجيات المنحرفة، والتي تضم جرائمهم الوحشية جملة من أعمال القتل والخطف للصحفيين والتعدي الفاحش ومنها قتل الطيار الأردني؛ وما حدث من قتل وحشي للرهبان المصريين في ليبيا.

الإرهاب ليس أيديولوجية. نحن لا نحارب إرهابيين وحسب، وإنما نحارب "ثيوقراطيين". هذه الحرب ليست ضد الإسلام؛ إنها ضد من يستحوذون على الدين لبلوغ غاياتهم.

هذه الجماعات تريد السيطرة على عقول الناس، وهم يعزلون أنفسهم ولا يضعون أي اعتبار للعقود الاجتماعية التي تأسست بيننا كمجتمعات. إنهم أناس يضطهدون المرأة، ويرتكبون المجازر، وتصفية من يخالفهم ومن لا يتوافق أو ينتمي إلى أيديولوجياتهم المنحرفة؛ والأسوأ من ذلك أنهم يهيمنون على أتباعهم بقوة الفتاوى الدينية، ساعين بذلك إلى تقييد المنطق والعقلانية في محيطهم.

## الإصلاحات الحقوقية يجب أن تستمر

## بداية تغيير في وجهة نظر المجتمع الدولي

وفي شهر ديسمبر الماضي، حصل مكتب التظلمات بوزارة الداخلية البحرينية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على جائزة شايبو من الإتحاد الأوروبي عن منطقة الخليج لعام ٢٠١٤، تقديراً لما حققاه من تقدم بالترويج لحقوق الإنسان).

(وأدى تحقيق أجرته وحدة التحقيق الخاصة إلى مثول ستة من العاملين



الأمانة العامة للتظلمات

في المركز، بمن فيهم ثلاثة من كبار الضباط، أمام المحكمة الجنائية العليا في ٢٥ نوفمبر. ونفى المدعى عليهم الستة التهمة، وتم تأجيل القضية إلى وقت لاحق. كما حققت وحدة التحقيق الخاصة بتسجيل فيديو يبدو فيه شخص يتعرض لاعتداء في سيارة الشرطة، ووجهت الاتهام للشرطي المعني. كما حققت وحدة التحقيق الخاصة في شهر ديسمبر بتسع قضايا تتعلق باتهامات بالتعذيب، وأربع قضايا تتعلق باتهامات بسوء المعاملة، ومازالت هذه القضايا قيد التحقيق. من الضروري محاسبة رجال الشرطة تماماً على أفعالهم والحكم عليهم تبعاً لذلك. ويتبين من إحصاءات مكتب التظلمات بوزارة الداخلية في يوليو ٢٠١٤ توجيه الاتهام

## بريطانيا:

من بين كافة أطراف المجتمع الدولي، تظل رؤية بريطانيا تجاه تطوير أوضاع حقوق الإنسان في العالم تقوم على (التشجيع لا التقييد). وقد كان هذا ديدن تعاملها مع الملف الحقوقي البحريني، والذي تجاوز مرحلة التشجيع إلى تقديم العون الفني في المجالين القضائي والأمني. وقد أصرت وزارة الخارجية البريطانية في تقريرها الدوري حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، على تصنيفها للبحرين ضمن الدول (قيد الدراسة) بدلاً من وضعها في خانة الدول (المثيرة للقلق) رغم ضغوطات العديد من أعضاء البرلمان البريطاني. وقد كانت حجة الحكومة

البريطانية تقول بأن ملف البحرين الحقوقي يشهد بعض التقدم. وقد نوهت الخارجية البريطانية بالتحسن المضطرد في البحرين، وأوردت في هذا الصدد في تقريرها السنوي الصادر في مارس ٢٠١٥:

(واصلت الحكومة البحرينية جهودها لتعزيز مساءلة الشرطة، وبناء آليات الإشراف في كافة أوجه نظام العدل الجزائي. وقد نشر كل من مكتب التظلمات بوزارة الداخلية البحرينية، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تقاريرهم الأولى في العام الحالي. وهناك بعض التقدم الحاصل في تطبيق توصياتهم، ونحن نحث الحكومة البحرينية على التحرك بكل عزم لمعالجة التوصيات الباقية التي وردت في هذه التقارير.

شهدت الفترة القريبة الماضية إنفراجاً ملموساً في مواقف بعض الأطراف الدولية ذات الصلة بملف حقوق الإنسان في البحرين؛ وكان ذلك نتيجة لعدد من العوامل والتطورات الإيجابية في التعامل البحريني الرسمي مع ذلك الملف.

وقد شملت تلك التطورات ما يتصل بدعم البنية التحتية المؤسساتية لحقوق الإنسان، ومن بينها:

- إنشاء وتفعيل عدد من المؤسسات الحقوقية الحيوية، بالشكل الذي يتسق ودواعي الاستجابة العملية، لمتطلبات الإلتزام بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتعهدات التي ألزمت البحرين نفسها بها، عبر آلية المراجعة الدورية الشاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. والمؤسسات هي: (وحدة التحقيق الخاصة) التابعة للنيابة العامة، و(الأمانة العامة للتظلمات) بوزارة الداخلية، و(مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين)؛ هذا بالإضافة لـ (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، التي تم بث الروح فيها من خلال إعادة تفعيلها، بما يواكب مواءمتها لمبادئ باريس.

- عقد الانتخابات البرلمانية والبلدية في موعدها المحدد.

وفيما يتصل بالتعامل والتفاعل مع المجتمع الدولي، شملت التطورات:

- تدعيم العلاقة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث تم قطع خطوات متقدمة تجاه إبرام إتفاقيات تعاون فني بين الجانبين.

- الإنفتاح على المنظمات الدولية غير الحكومية، وتمثل ذلك في السماح لمنظمة العفو الدولية (أمستي) بزيارة مهنية للبحرين.

ويمكن رصد مظاهر التغيير في تقييم الأطراف الدولية المؤثرة لملف حقوق الإنسان في البحرين في الآتي:

نواب البرلمان بخصوص تقييم وزارة الخارجية لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين خلال الستة أشهر المنصرمة. فقد قال في هذا الصدد:

(نحن نؤيد الإصلاحات الجارية في البحرين والخطوات التي إتخذتها الحكومة البحرينية في مجال تنفيذ التوصيات التي خرج بها تقريراً «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» و«آلية المراجعة الدورية الشاملة».



السفير الأمريكي ويليام روبوك مع وزير خارجية البحرين

والخطوات الملحوظة التي تم إتخاذها من قبل البحرين خلال الستة أشهر الماضية، والتي تتمثل في:

١- صدور أول تقرير سنوي في مايو الماضي عن مكتب التظلمات التابع لوزارة الداخلية البحرينية، وقد إشتمل على شرح مفصل للحالات التي تعامل معها منذ يوليو ٢٠١٣.

٢- صدور التقرير الأول عن مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين في أغسطس ٢٠١٤، في أعقاب زيارة تفقدية غير معلنة لسجن حوض الجاف.

٣- صدور تقرير عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠١٤، حددت فيه أوجه القصور، وتقدمت بعدد من التوصيات لحكومة البحرين.

وإنني لسعيد جداً بأن الإتحاد الأوروبي قد إختار كلاً من: مكتب التظلمات التابع لوزارة الداخلية البحرينية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لنيل جائزة

لحقوق الإنسان للتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان، والتفتيش على مراكز الاعتقال. وأن المؤسسة الوطنية حددت في تقريرها أوجه التقصير، واقترحت عدداً من التوصيات، بما فيها المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتحويل مسؤولية الحجز الاحتياطي والتأهيل إلى وزارة العدل. كما خرج التقرير بتوصيات تتعلق بالنظام القضائي. وإضافت الخارجية البريطانية: (بينما تبذل جهود كبيرة لبناء

الثقة بنظام قضائي عادل ومنصف، فإن اختلاف الأحكام، وعدم المساواة فيها، يمكن أن يقوضا هذه الجهود). ورحبت الخارجية بتقرير المؤسسة الوطنية باعتباره يمثل معياراً للمضي قدماً بإصلاح حقوق الإنسان، وحثت الحكومة البحرينية على النظر بكل عناية بهذا التقرير وتوصياته.

ومن جهتها فإن القيادة البحرينية أظهرت قبولها العلني بتقرير المؤسسة الوطنية، وأشادت بموضوعيته الشاملة.

وأكد تقرير الخارجية البريطاني الفصلي في أكتوبر ٢٠١٤ بأن الحكومة البحرينية إتخذت خطوات إيجابية تجاه زيادة التواصل مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ما يعكس درجة من الشفافية. كما رحب بزيارة منظمة العفو الدولية، والزيارة الفنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التي امتدت لشهرين.

وهكذا، ظلت وزارة الخارجية البريطانية، تنافح عن تقييمهما لمستوى التقدم البحريني في مجال حقوق الإنسان ضد كل الإنتقادات المثارة، خاصة داخل أروقة مجلس العموم البريطاني، بما في ذلك لجنة العلاقات الخارجية المنبثقة عنه. ومن أمثلة ذلك ما رد به وزير الدولة بالخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط، توبياس إيلوود، في ١٨ ديسمبر ٢٠١٤ على إستفسارات بعض

إلى ١٤ من ضباط الشرطة لارتكابهم انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان. ويواجه ١٢ من بينهم المحاكمة، وحكم على واحد بالسجن ستة أشهر، بينما يواجه ضابط آخر إتخاذ إجراء تأديبي ضده. وخلال زيارة وزير الخارجية، فيليب هاموند، إلى البحرين في شهر ديسمبر الماضي أثار مع ملك البحرين وولي العهد قلق المملكة المتحدة بشأن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان).

من جهة أخرى، يقول التقرير البريطاني: (شمل تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي نشر في سبتمبر، توصيات بشأن النظام القضائي في البحرين. وقد تم إحراز بعض التقدم بهذا الصدد. وفي نوفمبر ذهب وفد بحريني بزيارة دراسية إلى أيرلندا الشمالية للاطلاع على نظام قضاء الأحداث. كما حضر أعضاء وحدة التحقيق الخاصة دورات تدريبية في المملكة المتحدة حول الأدلة الجنائية، ومهارات التحقيق، وحقوق المشتبه بهم. لكن مازال ما يبدو من اختلافات في الأحكام الصادرة، مثيراً للقلق).

وختم التقرير:

(استضاف وزير شؤون الشرق الأوسط، توبياس إيلوود، في ٤ ديسمبر اجتماع فريق العمل البريطاني/ البحريني الرابع، حيث ركز الاجتماع على الإصلاح والمساعدات الفنية التي تقدمها المملكة المتحدة. وفي هذا العام ٢٠١٥ ستواصل المملكة المتحدة مساندة الحكومة البحرينية في تطبيق برنامجها بشأن الإصلاح السياسي، والإصلاح المتعلق بحقوق الإنسان، وذلك من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب وتبادل أفضل الممارسات. وسوف يشمل ذلك مساندة إصلاح نظام قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، وبناء قدرات مؤسسات أساسية مثل مكتب التظلمات).

وسبق للخارجية البريطانية أن ذكرت في تقرير فصلي صدر في أكتوبر الماضي ٢٠١٤ أن البرلمان البحريني أقر في شهر يونيو الماضي، قانوناً جديداً يمنح مسؤوليات أوسع للمؤسسة الوطنية

(شايو) لجهودهما المقدره تجاه تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. ومن جانبي، فإنني سأواصل تشجيعي لحكومة البحرين، لضمان استمرار البرنامج الإصلاحي، وتنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين بشكل كامل).

## الولايات المتحدة:

مقارنة ببريطانيا، فإن الولايات المتحدة تفتقر إلى الإرث التاريخي، وقلة الخبرة في التعامل مع قضايا منطقة الخليج، وهو يتسم بغير قليل من التردد والتذبذب، اللذين يفاقم من حدتهما تضارب الآراء بين مؤسسات الحكم المختلفة، كوزارتي الدفاع والخارجية، ووكالة الإستخبارات المركزية. ويزيد من تعقيدات الموقف ضعف قدرة الإدارة الأميركية على الصمود في وجه الضغوط ذات المصادر المتعددة، بدء من



سفير الاتحاد الأوروبي آدم كيولاش يقدم جائزته (شايو) للمؤسسة الوطنية وأمانة التظلمات

الهيئة التشريعية (الكونجرس بمجلسيه)، وإنتهاءً بجماعات الضغط ذات الأجندات المتباينة، بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية، وأجهزة الإعلام. ولعل هذا يفسر اضطراب تعامل الخارجية الأميركية مع ملف البحرين الحقوقي، وما يؤدي إليه من عوامل تعكير صفو العلاقات مع البحرين. بيد أن الخطوات الإيجابية التي حققتها البحرين، أتاحت للخارجية الأميركية فرصة التحرر من بعض الضغوط، وليكون موقفها أقل تحفظاً فيما يتصل بالإعراب عن

تقديرها لما يتم إحرازه من تقدم. ففي الرابع والعشرين من سبتمبر ٢٠١٤، وإبان تداول الجلسة ٢٧ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف حول موضوع التعاون الفني البحرين مع المفوضية، ذكر مندوب الولايات المتحدة، كيث هاربر، ما يلي:

(إننا نرحب بالزيارة التي قام بها الوفد الفني من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وإننا نؤمن بأن من شأن تفاعل أعمق مع مكتب المفوضية، أن يتيح للمنظمة أن تلعب دوراً هاماً في دعم جهود الحكومة البحرينية الرامية إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان. كما أننا نرحب بالتقرير الأخير الصادر عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ومن أجل بحرين قوية تنعم بالسلام، فإننا نحث جميع الأطراف على العمل الدؤوب المتواصل، وعلى إظهار الرغبة والإستعداد للقبول بالحلل الوسطي، والسعي لتحقيق تقدم حقيقي في العملية السياسية والإصلاحية).

و في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤، أصدرت جين بساكي، المتحدثة الرسمية السابقة بإسم وزارة الخارجية الأميركية، بياناً صحفياً نقلت من خلاله تهنئة بلادها لمملكة البحرين بإكتمال الإنتخابات البرلمانية والبلدية.. وناشدت المتحدثة كافة الأطراف البحرينية، العمل بنية صادقة لإزالة التوترات القائمة، وإيجاد حلول توافقية ببناءة، وتحقيق إجماع حول كيفية التعامل مع أولويات البحرين السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وشددت المتحدثة على ضرورة أن تلتزم كافة مكونات المجتمع البحريني بنبيذ العنف، وأن تساهم في خلق مناخ موات للمصالحة السلمية.

وفي ٤ ديسمبر ٢٠١٤، عقد كل من مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون

الشرق الأدنى، آن باترسون، ومساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، توم مالينوسكي، مؤتمراً صحفياً في المنامة ذكر فيه الأخير التالي: (أجرينا لقاءات مع مكتب التظلمات الجديد، ووحدة التحقيقات الخاصة، ونأمل أن يقوم الجميع بدعم نشاطيهما، كما نرحب بالدعم الذي قدمته الحكومة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ونأمل في أن تأخذ التوصيات التي تقدمت بها الأخيرة بكل جدية... إن التقارير التي تقدمت بها المؤسسات الوطنية، تعد شيئاً فريداً في هذه المنطقة، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج طيبة).

السفير الأمريكي في البحرين وليام روبوك، قال في مارس الماضي، بأن بلاده تتفهم (التهديدات الحقيقية التي تواجه البحرين من جميع الجهات) وأنها (تضع فرقاً واضحاً بين من يمارس العنف، والجماعات المتطرفة التي تعمل على زعزعة استقرار البحرين، وغيرها من الجماعات التي تمارس حقها سلمياً في النقد والتعبير عن وجهات نظر مختلفة، والتي لها دور هام في مختلف المجتمعات والدول). واعتبر السفير الإنتخابات النيابية الأخيرة في البحرين (وسيلة هامة لمعالجة التطلعات المشروعة للشعب البحريني، وأن صاحب الجلالة الملك حمد يستحق الثناء العظيم لدوره في تعزيز الإصلاح في البلاد، ودعمه ميثاق العمل الوطني سنة ٢٠٠٢، وتأييده توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ودعمه الحوار الوطني ٢٠١٣ - ٢٠١٤، وأن حكومة البحرين اتخذت العديد من الخطوات الهامة نحو تنفيذ الإصلاحات المحددة في تقرير لجنة تقصي الحقائق).

أيضاً أكد السفير روبوك على أنه (ما زال هناك عمل ينبغي القيام به، ونحن على استعداد للمساعدة بأي طريقة متى ما دعينا للقيام بذلك، وأنه لا يوجد مجتمع أو بلد مثالي، وأن الولايات المتحدة استفادت بشكل كبير من الانتقادات والتوصيات التي قدمها المراقبون والناشطون بشأن حقوق الإنسان، والتجاوزات التي حدثت في

الولايات المتحدة، والشيء نفسه بالنسبة للبحرين، أعتقد أنها ستستفيد من البقاء مفتحة على مواصلة الحوار مع المواطنين الذين يدعمون سلمياً جهود الإصلاح، وتعزيز حماية حقوق الإنسان).

ولفت السفير الانتباه إلى إدراكه (أن البحرين حققت العديد من الخطوات الهامة في معالجة بعض الأسباب الكامنة وراء الأحداث التي حدثت سنة ٢٠١١) وأضاف: (ندعم المبادرات الحكومية الجارية للبناء على هذه الجهود، بما في ذلك الجهود الحقيقية التي تبذلها الأمانة العامة للتظلمات)، مشيراً كذلك إلى (الجهود الرامية لتقوية البرلمان، وإنشاء وحدة التحقيق الخاصة، والجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي إنجازات إيجابية تعكس جهود الإصلاح الجارية في البحرين).

واخيراً أوضح السفير ريبوك بأن (الولايات المتحدة أعربت مراراً عن دعمها لجهود جلالة الملك الإصلاحية لتعزيز الحقوق الأساسية لجميع المواطنين البحرينيين، والتي تشمل وجهات نظر جميع البحرينيين في صياغة القرارات التي تؤثر عليهم، وهذه الجهود والمبادرات المشار إليها أمثلة مشجعة على تدابير بناء الثقة وبناء المؤسسات، التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الفرص للحوار، وحماية أفضل للحقوق الأساسية).

## الإتحاد الأوروبي:

منذ إندلاع الأحداث في البحرين في فبراير ٢٠١١، ظل الإتحاد الأوروبي بشقيه التشريعي والتنفيذي، مستمراً في توجيه الإنتقادات بشكل دوري لملف حقوق الإنسان في البحرين؛ في بياناته الرسمية وتقريره، منحياً باللائمة على الحكومة البحرينية في تدهور الأوضاع. كما درجت الكتلة الأوروبية، بقيادة عدد من أطرافها، وعلى رأسها سويسرا، على تبني إصدار

بيانات مشتركة، وحشدت للتوقيع عليها أكثر من أربعين دولة، للتنديد بانتهاكات الحكومة البحرينية.

بيد أن الأشهر الماضية شهدت - وللمرة الأولى - بعض التغيير في وجهة نظر الإتحاد الأوروبي لتطورات أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، استندت إلى حدث إنعقاد الإنتخابات البرلمانية والبلدية البحرينية، بإعتبارها خطوة توضح عزم وجدية الحكومة البحرينية للإضطلاع بمسئولياتها الديمقراطية والحقوقية.

فيما يلي بعض نماذج لما ورد عن الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد:

● في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، أصدر المتحدث الرسمي بإسم الإتحاد الأوروبي، بياناً حول الإعلان عن موعد إنعقاد الإنتخابات جاء فيه: (يعتبر الإتحاد الأوروبي أن من شأن إنتخابات شاملة وذات مصداقية أن تمثل أحد العوامل المهمة



تقرير الخارجية البريطانية عن حقوق الانسان

في دفع الحوار الوطني الصادق، والمصالحة إلى الأمام، وبالتالي الإرتقاء بالإصلاحات الضرورية المستدامة، في ظل روح من المسؤولية التضامنية، لمصلحة كل أهل البحرين).

● وفي ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، في أعقاب إعلان أحزاب المعارضة البحرينية عن مقاطعة الإنتخابات، أصدر سفراء دول الإتحاد الأوروبي المعتمدين لدى البحرين، بياناً أعربوا فيه عن الأسف العميق لقرار المقاطعة، وناشدوا من خلاله تلك الأحزاب

إعادة النظر في قرارها، منوهين إلى أنهم، في الإتحاد الأوروبي، يرون أنه لا غنى، في سبيل إعادة بناء الثقة الضرورية للإستقرار والتقدم في البحرين، عن مشاركة كل الأطراف الملزمة بالعملية الديمقراطية في الإنتخابات المرتقبة.

● في ٣ ديسمبر ٢٠١٤، قام ممثل الإتحاد الأوروبي في الرياض بإعلان فوز كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين ومكتب التظلمات التابع لوزارة الداخلية بجائزة (شايلو) لعام ٢٠١٤ إعترافاً بجهودهما في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في البحرين.

## المنظمات الدولية غير الحكومية:

إذا أخذنا في الإعتبار أن الفترات السابقة كانت تشهد سيلاً لا ينقطع من البيانات والتقارير من قبل المنظمات الحقوقية الدولية، المنددة بالتجاوزات، فقد انخفض عددها في الأشهر القليلة الماضية، ما اعتبر دليلاً على أن البحرين، بما بذلت من جهود عبر أجهزتها الرسمية، ومؤسساتها الحقوقية القائمة والمستحدثة، وبما أبدته من روح التعاون والتفاعل مع المجتمع الحقوقي الدولي.. تسير في الطريق الصحيح، الذي لا بد وأن يقود للمزيد من الإنفراج، وأن يمهد لإستمرارية عملية الإصلاح

والبناء الديمقراطي، على قاعدة راسخة من الإستقرار والإنصهار المجتمعي.

إن هذا التحسن المضطرب في تقييم المجتمع الدولي لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، لا ينبغي أن يعني الركون والتقاعد عن القيام بمزيد من الإصلاحات، وسد الثغرات ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات. حكومة البحرين يفترض أن تدرك بأنه ما زالت هناك بعض بواعت القلق التي لن تغفل أعين المجتمع الحقوقي الدولي عن متابعتها، وكيفية تعامل السلطات البحرينية معها.

## نحو مجتمعٍ هديٍّ حرٍّ ومستقلٍّ

تتفاوت نظرة الدول الى مؤسسات المجتمع المدني بشكل حاد، وهناك ثلاثة أنماط في التعامل مع المنظمات غير الحكومية (والى حد ما الأحزاب السياسية المعارضة التي عادة ما تشترك في كثير من اهدافها وأنشطتها بمؤسسات المجتمع المدني). أنماط التعامل هذه هي:

**١/ المواجهة والعداء:** حيث لا تسمح بعض الدول بمجرد قيام مؤسسات أهلية، وتنظر اليها كخطر باعتبار امكانياتها في أن تتحول الى شريك في صناعة القرار، وفي اي موضوع كان. لهذا لا تسمح - قانوناً - بنشوء أي جمعية، كما لا تسمح بتسجيلها رسمياً، بل لا يوجد أحياناً قانون للجمعيات الأهلية غير الحكومية. واذا ما تأسست في بعض الأحيان - كالجمعيات الخيرية - فإن بعض الدول تتدخل فتربطها قانوناً قانوناً بجهة رسمية (وزارة او مؤسسة حكومية)، فيصبح النشاط الأهلي نشاطاً رسمياً مقيداً بالأنظمة الحكومية، وغير مشجع للتفاعل معه شعبياً. وفي أحيان أخرى، تعتمد تلك الدول الى قمع الناشطين والمتطوعين، فتتقحم مقار عملهم، وتصادر اجهزتهم، وتزج بالقائمين على النشاط في السجون، بحجة مخالفة القانون.

**٢/ السماح مع التقييد:** سواء كان التقييد جزئياً أو كلياً. حيث تقوم بعض الدول - وفي موضوعات معينة - بالسماح لها بالعمل دونما تدخل؛ وفي موضوعات أخرى، تقيّد نشاطها، ولا تقوم بمساعدتها فحسب، بل وأيضاً تضع القوانين التعسفية من أجل تعويق نشاطها. ومن وسائل التقييد وخنق المناخ الحرّ: عدم السماح للمجتمع المدني بالمشاركة في العمل بحرية واتخاذ مواقف مغايرة لتلك التي تتخذها السلطات الرسمية؛ وكذلك عدم السماح له بممارسة دور المساءلة للسلطات في أدائها؛ كما لا توفر الأخيرة المعلومات المتعلقة بالشأن العام، خاصة في القضايا المجتمعية التي يفترض ان يساهم المجتمع المدني في إيجاد حلول لها.

وفي نهاية الأمر، فإن هذه الدول، تكون قد حرمت نفسها ومجتمعاتها من القيمة

والخدمات التي تضيفها منظمات المجتمع المدني، بسبب أنها خلقت بيئةً أمنية وسياسية عامّة غير مواتية وغير مشجعة لأي أنشطة مدنيّة.

**٣/ رفع القيود بشكل كامل:** حيث تسمح بعض الدول بنمو منظمات المجتمع المدني إدراكاً منها لأهميتها القصوى في أي مجتمع حي، لحل مشاكله، وتطوير أداء الدولة، وإلغات نظر الحكومة الى القضايا المهمة، وإضافة طاقات مجتمعية وشبابية تساهم في صناعة القرار وحل المشكلات على الأرض، وغيرها.



هذه الدول تسمح بإنشاء كل المنظمات وبمختلف توجهاتها، وتوفر لها البيئة السياسية والقانونية المشجعة لعملها، بل وتضع بعضها قوانين ضريبية تسمح للأفراد ان يتبرعوا بها للمؤسسات الخيرية. أكثر من هذا فإن بعض الدول تجيز القيام بأنشطة سلمية حتى وإن جاءت من منظمات غير مسجلة قانوناً.

هناك فارق كبير في رؤية الدول بين من ترى أن منظمات المجتمع المدني شريكاً في التنمية والسياسة والخدمة العامة، وبين من تراها عبئاً وخطراً، او منافساً مزعجاً للسلطات العامة. ويقدر ما يكون هناك حيز مشجع لنمو المجتمع المدني، يكون هناك مجتمع حيّ وناشط وواع بمسؤولياته يتجه نحو بناء دولة ديمقراطية. ذلك أن المجتمعات التي ينشط فيها المجتمع المدني الحرّ والمستقلّ، لا بد وأن تتوفر

فيها إمكانات التطوير، وتتوفر لدى أبنائها أدوات تفكيك حلقات الإستبداد من خلال المشاركة العملية في تغيير الواقع، ومن خلال الحرية في التعبير والتجمع التي تحفر عميقاً في تدمير أسس التخلف.

لا غرابة إذن، أن يُنظر الى وجود وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، كمقدمة وكمؤشر الى النمو الديمقراطي في بلد ما. ولا عجب إذن، أن الدول غير الديمقراطية، تدرّك مآلات توسعة آفاق الشراكة المجتمعية في صناعة القرار من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وإن حُصرت في الموضوعات غير السياسية.. ستؤدي في النهاية الى تطوير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وغيره.

البعض يرى هذا ميزة وفائدة، والبعض الاخر يعتقد أنها خطر، ومن هنا اختلفت النظرة الى المجتمع المدني.

ان فائدة المجتمع المدني كبيرة لأي دولة: فهو يخفف من أعبائها في ميادين مكافحة الفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، وفي مكافحة الفساد، وفي حماية البيئة، وفي نشر الوعي والثقافة والاعتدال، ومحاربة خطابات التحريض والكراهية، ومواجهة العنف ومنع الجريمة، وتأهيل الشباب وتمكينهم، وكذلك النساء، وتثقيف المجتمع في مواضيع العدالة الاجتماعية، وتساهم في حماية حقوق المستهلك، وفي توفير الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن أهميتها اثناء الكوارث.

وهناك فوائد أخرى لا تقل أهمية، فالمجتمع المدني يساهم في تعزيز الحريات العامة والدفاع عنها، وفي تعزيز سيادة القانون والمساءلة، وتطوير مستوى الشفافية، وحماية حقوق الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع، وغيرها.

وملخص هذا الدور يعني أن المجتمع المدني يمثل حجر أساس في استقرار المجتمع، ومنع الاضطرابات فيه، وتعزيز سيادة القانون، وكذلك في ترسيخ الاستقرار للنظام السياسي، وتحسين أدائه، وحمايته من شهور العنف.